محضر الجلسة رقم 713

التاريخ: الثلاثاء 16 رجب 1431 (29 يونيو 2010)

الرئاسة: المستشار السيد لحسن بيجديكن ، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس وعشرون دقيقة ، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثانية والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد لحسن بيجديكن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوسكوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية أحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد الجلسة الدستورية، جلسة الأسئلة الشفهية، مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

أولا، مشروع قانون رقم 44.08 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب؛

ثانيا، مشروع قانون رقم 54.09 يقضي بتغيير المرسوم الملكي بمثابة قانون رقم 552.67 بتاريخ 26 رمضان 1388 الموافق ل 17 ديسمبر 1968، المتعلق بالقرض العقاري والقر ض الخاص بالبناء والقرض الفندقي.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين من السيد الوزير الأول بمشروع قانون رقم 22.10 يتعلق باستعمال الأكياس واللفيفات من البلاستيك القابل للتحلل أو القابل للتحلل بيولوجيا، وفي نفس الإطار توصلت الرئاسة برسالة من السيد الوزير الأول يطلب من خلالها إعطاء الأسبقية طبقا للفصل 56 من الدستور لمناقشة مشروع القانون المذكور.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أنه سيتولى الإجابة بالنيابة عن السؤال الآني الوحيد الموجه للسيد وزير التجارة الخارجية وأن السيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

وأخيرا بخصوص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 22 يونيو إلى 29 منه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 25 سؤالا؛
- وعدد الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس : طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي توصلت الرئاسة ب 6 طلبات إحاطة، وقبل الشروع في تناول مواضيعها، ألتمس من السادة المستشارين التقيد بالتوقيت المحدد في 3 دقائق.

الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي في إطار طلب الإحاطة.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أريد في نطاق مقتضيات القانون الداخلي أن أحيط المجلس علما ومن خلاله كل من يهمه الأمر إلى مسألتين أساسيتين، الأولى تتعلق بانتشار ظاهرة (Pédophilie)، التي تعني التحرش الجنسي والاعتداء على الأطفال من بنين وبنات، والخطورة تكمن في أن هذه الظاهرة الخبيثة أصبحت تتسع بشكل مدهش ومخجل ومقلق، وصلت إلى

الفضاءات التربوية من مدارس بمختلف مستوياتها، إلى الفضاءات الأسروية، إلى الوسط الإجتماعي ككل.

فرغم ما تقوم به منظمات المجتمع المدني من محاولة مناهضة هذه الظاهرة، فقد تبين أن هناك حاجة إلى تحريك كل من يهمهم الأمر من حكومة وبرلمان للانتباه إلى أن عواقب هذه الظا هرة خطيرة جدا وخطيرة وخطيرة جدا لابد من فعل شيء للإحاطة بها قبل فوات الأوان.

المسألة الثانية تتعلق بمدى تقدمنا في احترام حريات الأفراد والجماعات، فهناك بالفعل ما يسمى بحق الإدارة أو الدولة في استعمال القوة، والقوة بهذا المفهوم هو العنف الغير المشروع، ويتخذ مشروعيته إذا كان في ظل القانون، وقد كنا اعتقدنا أن أحداث سيدي إيفني في سنة 2008، أمام ما تحقق في المغرب من تقدم كبير في مجال الحريات العامة وبحق التجمع والتجمهر والاحتجاج كذلك ونمو الحوار في علاقة الدولة بالمجتمع، كانت أحداث إيفني امتحانا كبيرا، سمح للبرلمان بتقييم من خلال التقرير الذي نشر، والذي سجل هناك عنف من طرف الإدارة وهناك اعتداء خارج القانون.

فاعتقدنا أنه استفدنا كثيرا، وأن الإدارة استفادت والدولة كذلك في هذا، والتزمت بأن تتقيد بالمواثيق التي صادقت عليها وبالقوانين التي صادقت عليها البلاد، فإذا بنا نرى الظاهرة ترجع من جديد خلال الأسبوعين أو الثلاثة الأسابيع الماضية في "ميسور" وفي نواحي مراكش في أوريكا، بحيث لمجرد الاحتجاج والمطالبة بالحوار لإيجاد الحلول للمشاكل ذات الطابع الجماعي وفي عمق الحقوق الاجتماعية للمواطنين الضعاف في البوادي، كان الجواب هو المواجهة، كان الجواب هو القوة، باسم حق الإدارة في استعمال القوة، ولكن في الواقع هذا نوع من العنف غير المشروع.

واجبنا أن نثير الانتباه إلى أن المغرب في حاجة إلى الحفاظ على التوازنات لإعطاء المصداقية الكاملة لما تحقق من تقدم في مجال حقوق الإنسان.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق الحركي في إطار طلب الإحاطة.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

الإحاطة ديالنا، السيد الرئيس، هو أنه جرت العادة أن هناك واحد العدد ديال الوزراء كيتغيبوا، المصلحة ديال الأسئلة داخل المجلس تبعث للفرق بلائحة الوزراء المتغيبين، والفريق يبرمج الأسئلة التي حل أجلها، إلا أنه في هذه الآونة الأخيرة أصبح العكس هو أنه كيجيبوا لنا اللائحة ديال الوزراء المتغيبين واللائحة ديال الحاضرين وتيقول لك ها الأسئلة اللي خصك توضع، إلى كنا كنراقبو الحكومة هاذي راها ما بقات ش مراقبة، السيد الرئيس.

احنا كنبهو الرئاسة أنه هاذ الشي راه ما يمكناش نعاود نبقاو نتعاملو به، وخصوصا احنا وضعنا سؤال فيما يخص المغادرة الطوعية ديال البحث العلمي، وما أدراك ما البحث العلمي، والأستاذ ديال البحث العلمي تتعرفوا شحال كيقضى من سنة باش كيتكون، أكثر من 25 سنة و20 سنة، ومشاو في المغادرة الطوعية، واليوم كاين سؤال ديال البحث العلمي، قبلوا سؤال ديال فريق محترم، والسؤال ديالنا اللي في نفس الموضوع قال لك لا، الوزير ما مستعدش يجاوب عليه، مفهمناش علاش؟

لهذا، السيد الرئيس، الله يجازيكم بخير في المستقبل يع طيونا الوزراء اللي كيغيبوا، احنا كنتفهمو هاذ المشكل، كتكون ظروف، ولكن فيما يخص المراقبة والأسئلة راه تتبقى حرية الفريق هو اللي يبرمج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد في إطار طلب الإحاطة.

المستشار السيد المهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

على إثر زيارة تواصل قام بها وفد برلماني عن حزب الإتحاد الدستوري للجالية المغربية بالديار الايطالية، وقفنا على وضع أقل ما يمكن القول عنه أنه لا يتماشى مع طموحات صاحب الجلالة نصره الله كما يريدها لهذا الشعب الكريم أينما وجد وأساسا إن كان في ظروف الغربة.

السيد الرئيس، وجدنا أفراد الجالية عزل، لا يجدون من يستمع لأبسط حاجياتهم، ولا من يمكنهم من أدنى حقوقهم، وجدنا مواطنين مغاربة يتمالكهم الانطباع والإحساس أن جنسيتهم يقف مفعولها عند

حدود الوطن، وأن لا ملجأ ولا مفر له م من قساوة الغربة إلا الصمود والاعتماد على الله وعلى النفس.

السيد الرئيس، أفراد هذه الجالية الهامة في إيطاليا يحترقون شوقا لهذا الوطن وغيرتهم أقصى ما تكون عليه وعلى قضاياه وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية، فلماذا يا ترى لا يبذل أي مجهود تعبوي وتأطيري مع الهيآت والجمعيات الممثلة لهذه الجالية في سبيل جعل هذه الأخيرة ورقة مربحة داخل الساحة الإيطالية بالنسبة لقضية وحدتنا الترابية، هذا ليس طموحا إنه مع كامل الأسف إمكانية واقعية متاحة ، ولكن الحكومة وجهازها الدبلوماسي بمفهومه الواسع لا تريد استثمارها أو بالأحرى تأبى إلا أن تتركها تضمحل وتتلاشى.

السيد الرئيس، ذهبنا لنناقش أمورا إستراتيجية بالنسبة للمغرب والمغاربة، فإذا بنا أمام قضايا يندى الجبين لذكرها، قضية واجبات استصدار جواز السفر، قضية اللغة العربية، قضية عدم انسجام نمط التأمين مع البلدين، قضية عدم التواصل بين سل طات البلدين حول الوثائق الرسمية، التي جدد المغرب مجموعة منها، قضية نقل الموتى إلى غير ذلك من القضايا، من المفروض أن تكون في حكم الممنوح، لا المرغوب، فأين هذه الدينامية المغربية المتحركة كما يريدها ويرعاها صاحب الجلالة نصره الله؟

ذهبنا لنناقش قضية وحدتنا الترابية وقضايا تسهيل الاستثمارات الجالية بالمغرب وقضايا مشاركة الجالية في المسلسل الديمقراطي، فإذا بأفراد هذه الجالية يواجهوننا بالسؤال عجزنا الإجابة عنه، قيل لنا كيف لمن لا يستطيع ولوج بلده في ظروف تحفظ كرامته وكرامة عائلته أن يفكر في الديمقراطية والاستفتاء؟

سؤال يخلص كل شيء، السيد الرئيس، هذا المغرب يرى في جاليته بالخارج مجرد عملة عابرة للقارات أم على العكس من ذلك يرى فيها جنسية عابرة للقارات ، بما يفرض ذلك من مواكبة القضايا الحقوقية وطموحاتها وكرامتها.

السيد الرئيس، التواصل والحملات الإشهارية التي تطل علينا في فترة العبور التي نعيشها اليوم، اقتنعنا أنها لا تنقل كل شيء، وبالأحرى تنقل ما تشاء، فما رأيناه بأم أعيننا ليست تلك العائلات التي تأتي والبسمة على وجوهها ، ويتم استقبالها بالورود، رأينا أناس ا همهم الوحيد الحفاظ على ما تبقى من كرامتها في حيازة أدنى سق ف في الحقوق في ظل تغطية دبلوماسية غير كافية ولا ناجحة، وفي ظل نزعة حقد وكراهية باتت تجتاح أوربا عموما وإيطاليا على الخصوص ضد المهاجرين.

فلمن يهمه الأمر نطالب بأن تشكل لجنة عاجلة للوقوف على ما تعانيه جاليتنا بإيطاليا، ونطمح أن تعتمد رز لامة إجراءات استعجالية لتجاوز بعض القضايا البسيطة في شكل (...) في النفوس، وإلى حين أن يستجاب لمطالبنا هذه، سنظل نطرح الأسئلة ، ونطالب بانعقاد اللجنة المختصة لتسليط الضوء على خطورة الوضع.

وأختم هذه الإحاطة، السيد الرئيس، بأننا نشد بأيدينا على أيادي مواطنينا بمختلف الجاليات أين م ا وجدوا على مجهوداتهم ومساعيهم التي يبذلونها من تلقاء أنفسهم، لنا في قافلة السلام التي وصلت إلى الكويرة خير نموذج من الغيرة على الوطن وقضاياه وأساس ا قضية وحدتنا الترابية.

وأريد نهاية أن أطمئن جاليتنا بالخارج أن البرلمان المغربي بمجلسيه وبمختلف حساسياته السياسية والنقابية لا يمكن إلا أن يكون صوتا لهم ولقضاياهم، ولابد بمجهوداتنا المشتركة أن نحقق المبتغى، وكما يقال ما ضاع حق وراءه طالب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار طلب الإحاطة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

نحن أثرنا في فريق الأصالة والمعاصرة في إطار الإحاطة علما أن نتقاسم مع المجلس الموقر ومع الرأي العام الوطني بشكل عام قلق كبير يساورنا بشأن ما يتعرض له حلم المغرب والمغاربة من محاولات للإجهاض، ويتعلق الأمر ، السيد الرئيس ، بمؤسسة تم الإعلان عن تدشينها برعاية ملكية سامية قبل حوالي سنتين، تسمى المؤسسة المغربية للابتكار والبحث العلمي، والمعروفة اختصارا بمؤسسة "مصير"، والتي يهدف المغرب من خلالها في هذه المرحلة التاريخية الحاسمة التي يكتسي فيها البحث العلمي والابتكار أهمية حاسمة في ظل ظروف دولية وإقليمية تتميز بشراسة المنافسة.

السيد الرئيس، هذا المشروع اللي تم الإعلان عنه قبل سنتين وبرعاية ملكية، يتعرض اليوم، لما نعتبره في فريق الأصالة والمعاصرة، لمحاولة إجهاض، نعم لمحاولة إجهاض، لأن هذا الصرح العلمي الذي

أراد جلالة الملك أن يدشن وأن يدعم به مشروعنا الوطني القائم على الحداثة وعلى الديمقراطية، هذا المشروع الذي من أجله ترك عدد من خيرة علمائنا وخبرائنا الذين كانوا يشتغلون في أرقى الجامعات وفي أرقى مختبرات البحث العلمي والتقني في كندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوربا، تركوا مواقعهم بكل ما فيها من امتيازات علمية ومادية، وجاؤوا تلبية منه لما تتطلبه مصلحة الوطن في تشييد صرح علمي، يمكن المغرب من ولوج اقتصاد المعرفة، اليوم هناك الكثير من المحاولات، التي – مع الأسف – تتم إما بوعي أو بدون وعي، ومن شأنها أن تعرض هذا الحلم العظيم للانكسار لا قدر الله.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، تساورنا مجموعة من الشكوك والمخاوف حول مصير هذه المؤسسة في ظل الاستحواذ على تسييرها وتدبيرها من طرف مسؤول سياسي، على خلاف ما هو معمول به في تجارب بعض الدول المتقدمة، التي تضع على رأس المؤسسات العلمية شخصيات وباحثين من مستوى رفيع، باحثين متمرسين وليس مسؤولين سياسيين أو مختصين في التسيير.

ولذلك فإننا نود في واقع الأمر في إطار هذه الإحاطة أن نثير شكوكنا ومخاوفنا من إمكانية أن يتعرض هذا الحلم للإجهاض، وبلدنا في أمس الحاجة إلى صرح وإلى دعامة علمية، تستقطب الخبراء والباحثين المغاربة الذين جاؤوا هذه المرة من كندا ومن مختلف أصقاع العالم من أجل تشييد هذا الصرح.

ونود بهذه المناسبة قبل فوات الأوان، لأن هناك مجموعة من العلماء المغاربة هاجروا وملوا من هيمنة عقلية متخلفة، لا تزال تسعى إلى الزج بمؤسسات علمية في سياق صراعات سياسية، نعتقد بأن مصلحة بلدنا اليوم في هذه المرحلة بالذات في أن تكون لها ركيزة علمية تقتضي أن نوقف هذا النزيف حتى لا نستيقظ غدا على هؤلاء الباحثين والعلماء اللي جاو من كل الدنيا، والآن بدأت بعض الجهات في الخليج، في السعودية قبل أسابيع استقطبت عددا من علمائنا، ونود أن ندق لاقوس الخطر باش ما نعرضوش هاذ التجربة الفتية للانكسار لا قدر الله

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق الفيدرالي في إطار طلب الإحاطة.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

الإحاطة علما للفريق الفيدرالي لهذا اليوم تندرج في صدمتنا من قرار اتخذه المندوب السامي للمياه والغابات ، الذي أقدم يوم 25 يونيو أي قبل بضعة أيام على إعفاء السيد عبد الله السعيدي من مهامه كمدير جهوي لهذا القطاع بمنطقة الغرب، وذلك عقب الإضراب الذي دعا إليه الاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة يومي 23 و 24 يونيو 2010.

وللعلم، فإن السيد عبد الله السعيدي بالإضافة إلى مسؤولياته المهنية، يشغل مهمة رئيس الاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة، هذا الاتحاد الذي يخوض منذ مدة سلسلة من الاحتجاجات والإضرابات دفاعا عن الملف المطلبي للمهندسين المغاربة، كما خاض بالأمس الصعب لبلادنا نفس الصراع من أجل كرامة المهندس وتحسين أوضاعهم المادية والمهنية.

إن قرار السيد المندوب السامي يحمل دلالات خطيرة، تمس في العمق منطق الحرية كأصل في ممارسة الحق النقابي غداة غضبه من إضراب المهندسين في قطاعه ، وهو الذي تناسى أنه كان بالأمس كطبيب بيطري يقود حملة للدفاع عن ملف هذه الفئة لدى كل الجهات يوم كان في وزارة الفلاحة.

إنه قرار يأتي خارج كل السياقات الوطنية ، سياسية واجتماعية وحقوقية، ويتعارض مع المشروع المجتمعي الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس في مختلف الأوراش الوطنية، هاته الأوراش التي يكد المهندس المغربي في جعلها واقعا وحقيقة ومدخلا للمغرب الذي أجمع كل المغاربة على بنائه بقيادة ملكه.

كأني بالسيد المندوب السامي ، واحسرتاه على السمو، يريد أن يضيف إلى المياه والغابات ومحاربة التصحر محاربة العمل النقابي كاختصاص جديد ، يعيدنا إلى زمن القسوة والألم، إلى زمن ضحى الجميع من أجل تجاوزه.

لا يتذكر السيد المندوب السامي – على ما يبدو هيأة – الإنصاف والمصالحة، ولا قامة الفقيد الراحل إدريس بنزكري، لا يذكر أن زمن أبريل 1979 الموسوم بطرد رجال التعليم والصحة واعتقالهم، ولا زمن 20 يونيو 1981 والذي مس من خلاله الاعتقال والطرد المئات من المناضلين المغاربة، لا يتذكر السيد المندوب السامي أن الدولة المغربية

تصالحت مع هذا الزمن ، وأعادت الاعتبار إلى هؤلاء بإدماجهم وتعويضهم ورد كرامتهم.

إن المس بالحق النقابي هو مس بالمجهود التي تبذله كل مكونات المجتمع المغربي من أجل بناء المجتمع الحداثي الديمقراطي، وهو الأمر الذي يتطلب من الجميع الوقوف في وجهه وشجبه والتنديد به قصد رد الاعتبار إلى رئيس الإتحاد الوطني للمهندسين، ومن خلاله إلى الإتحاد الوطني للمهندسين المغاربة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار طلب الإحاطة.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يريد بهذه الإحاطة إحاطة مجلسنا الموقر علما وإلى كل من يهمه الأمر بالاستعجال بفك الحصار عن إقليم إفران أزرو، هذا الإقليم تعيش شغيلته ومنذ 2003 وضعا مؤلما مزريا، حيث خيم الإحباط على شغيلته سواء في القطاع العام أو الشبه العام أو الجماعات المحلية.

ذلك، ومنذ 2003، خاضت نقابة الإتحاد العام للشغالين ومعها نقابتين أخريتين، يناشدون الرأي العام ، ويناشدون الحكومة على فك العزلة، أي تصنيف إقليم إفران آزرو في المجموعة "أ" (zone A) حتى تستفيد شغيلته من تعويض قار عن قساوة البرد وما يأتي من جرائها من آلام.

نعم، إخواني، أخواتي، السيد الرئيس، هذه الشغيلة اليوم تعيش معاناة كبيرة مع حطب التدفئة، مع شراء الأدوية، مع شراء الملابس والأغطية، حيث لا يستطيع الفرد أن يعيش في إقليم إفران آزرو بدون شراء اللوازم التي تقاوم قساوة البرد ، التي تصل أحيانا إلى أقل من 20 درجة تحت الصفر.

إخواني، بالمقارنة نجد إقليم خنيفرة غربا وإقليم بولمان شرقا، تستفيد شغيلته من تعويض قار عن قساوة البرد ، وصنف موظفوه في إطار أو مجموعة كما نقول بالفرنسية (la zone A).

إخواني، لقد وصل السيل الزبى، وشغيلة هذا الإقليم تعاني وتصرخ باستمرار، حيث شنت أكثر من 94 يوم من الإضراب ومن الوقفات الاحتجاجية، علما أن التكلفة سوف لن تؤثر قط في ميزانية الدولة، فلا ينقص إلا الإرادة القوية، الإرادة الشجاعة لإنصاف هذه الفئة من وطننا الحبيب.

فأتمنى، ومن هذا المنبر ، أن ينتبه المسؤولون إلى كل معاناة هؤلاء العمال والموظفين لفك الحصار عنهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدو ل أعمال هذه الجلسة، وعددها 21 سؤالا، 5 منها آنية موجهة لقطاع الصحة، التربية الوطنية، التجارة الخارجية، و 16 سؤالا عاديا موزع ة على قطاعات الصحة، التربية الوطنية، الفلاحة، التشغيل، تحديث القطاعات العامة، الاقتصاد والمالية.

وأجدد التأكيد على ضرورة التزام السيدات والسادة المستشا رون والوزراء بالتوقيت المحدد في النظام الداخلي.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول تعميم برنامج الوطني لمحاربة داء السرطان ، للمستشارين المحترمين السادة : العلمي التازي، توفيق كميل، محمد أمزال، الحسن سليغوا، عبد القادر سلامة، من التجمع الدستوري.

المستشار السيد العلمي التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

خصصت الحكومة في ميزانيتها، التي تضاعفت منذ أن تقلدتم مهام هذه الوزارة التي تعنى بصحة المواطنين ، ميزانية مهمة لمحاربة داء السرطان، ذلك أن الوزارة أحدثت برنامجا محوريا لمحاصرة ومحاربة هذا

الداء الفتاك، ونحن إذ ننوه بالمجهودات التي تبذلها الوزارة من أجل تعميم برنامجها وتدخلاتها لتشمل كافة المؤسسات الاستشفائية بالمملكة.

السيدة الوزيرة، إننا بمناسبة طرح هذا الموضوع داخل مجلسنا الموقر، نريد أن نشيد بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها جمعيات للا سلمى لمحاربة داء السرطان والقيمة المضافة النوعية والكمية التي أعطتها لمحاصرة هذا الداء.

السيدة الوزيرة المحترمة، سؤالنا إليكم والى الحكومة : ما هي الإستراتجية التي تعتمدها الوزارة من أجل تعميم البرنامج الوطني لمحاربة داء السرطان على كافة جهات المملكة ، خصوصا النائية منها وتقريب المؤسسات الاستشفائية المختصة لهذا الداء لها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة ياسمينة بادو، وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

تنشكركم على هاذ السؤال اللي يضع يعني السؤال حول مرض السرطان، اللي هو مرض بطبيعة الحال خطير ، واللي تكلفة العلاج ديالو هي تكلفة باهظة، فيمكن لنا نقولو ون شكرو نفوسنا أنه وضعنا واحد مخطط عمل وطني بالنسبة للفترة الممتدة ما بين 2010 إلى 2019، ولكن خصنا كذلك نقولو على أن هاذ مخطط العمل الوطني لمحاربة داء السرطان ، للوقاية ومحاربة داء السرطان ، توضع بشراكة وطيدة مع جمعية للا سلمى لمحاربة داء السرطان.

هاذ البرنامج العام يتوتكز على أربعة محاور إستراتيجية:

أولا: الوقاية؛

ثانيا: الكشف المبكر، لأن ملي تنعملو الوقاية أو ملي تنقلصو من العدد، وملي تيكون هناك الكشف المبكر ، تنكشفو مبكرا عن هاذ المرض العلاج ممكن؛

ثالثا: التكفل الشخصي والعلاجي على عدة مستويات: البيولوجي، الجراحة، التخدير، العلاج بالأشعة إلخ...

والركيزة الرابعة هي إستراتيجية العلاجات المخففة ، وذلك بتطوير التكفل بالآلام.

ومن جهة أخرى ، وعلى مستوى عرض العلاج لداء السرطان، احنا الآن عندنا خمسة مراكز للأنكولوجيا بالرباط، وفي الدار البيضاء، أكادير، وجدة، الحسيمة، وصاحبة السمو الملكي الأميرة للا سلمى وضعت هاذي تقريبا أسبوعين أو ثلاثة الحجر الأساس لتشييد بناء المركز الأنكولوجيا لجهة مكناس تافيلالت بمدينة مكناس، ومازلنا مقبلين بالنسبة لهاذ السنة على بناء العيون و آسفي، وهناك انطلقت الأشغال بمدينة طنجة، كما توجد مصالح لعلاج سرطان الطفل بالرباط وبالدار البيضاء في ابن سينا وابن رشد.

ومن أجل تفعيل سياسة القرب على مستوى المؤسسات الاستشفائية المتخصصة في الأنكولوجيا، فنعمل مع جمعية للا سلمى لمحاربة داء السرطان من خلال هذا المخطط ببناء 20 مركز جديد للكشف المبكر، توسيع ست مراكز جهوية للأنكولوجيا، وبناء 4 مراكز جهوية جديدة، بالإضافة إلى انطلاق العمل بمركز القرب للأنكولوجيا بمدينة الدار البيضاء، اللي كذلك وضعت سمو الأميرة للا سلمى الحجر الأساسي في مدينة الدار البيضاء، والمركز المرجعي للرصد المبكر لسرطان الثدي وعنق الرحم بمدينة مكناس.

كما أن الأشغال جارية لبناء مركز أورام أمراض النساء بالدار البيضاء بالمركز الإستشفائي ابن رشد، وسيتم عن قريب بداية أشغال مركز من نفس النوع بالمركز الإستشفائي ابن سينا.

وفي مجال توفير الأدوية، وهاذي ركيزة جد أساسية، هاذ السنة وفرنا كذلك بفضل المجهودات اللي كتقوم بها جمعية للا سلمى، أننا اقتنينا 300 مليون لشراء الأدوية، لأنها باهظة الأثمنة باش نمكنو الأشخاص المعوزين للوصول إلى هذا العلاج المكلف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للمستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد العلمي التازي:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت نشكر السيدة الوزيرة على هاذ المعطيات اللي هي معطيات مهمة جدا، ومن خلال الوزارة كذلك المؤسسة للا سلمى، يجل حقيقة شفنا واحد الشيء جديد، وهو الحمد لله تعطات العناية كاملة لهاذ المرض، خصوصا وهو أخ يرا شفنا بأنه درتو واحد المجهود جبار باش

هبطتو حتى الثمن نتاع الأدوية اللي كانت ماشي في المستوى نتاع فئة المغاربة اللي هما امراض، اللي زاد هودتو الثمن.

ولهذا بغينا نشوفو في نطاق الإستراتيجية ديال الحكومة كيفاش تتشوفوا التطور، بالطبع تنشكروكم على المشروع اللي أخيرا هاذي 2 أسابيع تعطات لو الانطلاقة من طرف الأميرة الجليلة للا سلمى وبحضروكم، ولهذا بالطبع كاين هاذ المشروع اللي درتو في مكناس غادي يغطي غالبا الجهة نتاع مكناس تافيلالت، وعندكم مشاريع أخرى في الطريق اللي غادي تديروها.

غيره اللي تنأكدو وهو كاينة النتيجة، ولكن كلما لقيتو تمشيو في هاذ الاتجاه، الحمد لله راه واحد العدد ديال الناس اللي كانوا محكوم عليهم بالإعدام، وربي زاد في العمر ديالهم وتداواو، ولهذا كاين إمكانيات اللي هي مهمة جدا، وهو هاذ المرض تيمكن لو يتعالج بالإمكانيات على كل حال اللي تكون في المستوى.

كاين كذلك تيقولوا بأنه تيخص كل مستشفى أنكولوجي تيخص تكون معها واحد المحل نتاع استقبال أفراد العائلة نتاع الناس اللي هما مرضى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الصحة:

تنشكركم السيد الوزير المستشار اللي قلتو على أنه كاين هناك تخفيض على الأثمنة ديال الأدوية بالنسبة للسرطان بفضل أنه ما بقاتش نهائيا الضريبة عن القيمة المضافة عن هذا النوع من الأدوية.

أشرتم إلى مكناس تافيلالت، بطبيعة الحال هو مركز للأنكولوجيا بالنسبة للجهة، ولكن نذكركم على أنه بمدينة الراشيدية، لأنه في برنامج العمل كاين هناك مراكز ديال (la chimiothérapie) ديال القرب، إذن غادي يكون واحد في الراشيدية، بالإضافة إلى مركز ديال الكشف المبكر دائما في نفس المدينة.

تيبقى هناك التوسيع مثلا بالنسبة لوجدة وأكادير غادي يتم الإضافة ديال آلة جديدة بالنسبة (la radiothérapie) لأن المواعيد أصبحت طويلة، ديال أكادير راه توضع، ديال وجدة غادي يتوضع من هنا لآخر الشهر أولا بداية الشهر المقبل.

كاين هناك الشق المتعلق بالتكوين، هذا برنامج عمل على مدى عشر سنوات، ويتم بطبيعة الحال تمويله عبر ميزانية وزارة الصحة وعبر التمويل اللي تتجيبوا جمعية للا سلمى لمحاربة داء السرطان، وحقيقة هذا الآن معترف به هذا المخطط الوطني، يعني حتى منظمة الصحة العالمية نوهت به وأصبح نموذج بالنسبة للعديد من البلدان.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثاني الموجهة إلى السيدة وزيرة الصحة، موضوعه تمويل نظام المساعدة الطبية، للمستشارين المحترمين السيدات والسادة : زبيدة بوعياد، سعيد سرار، لطيفة الزيواني، علي سالم الشكاف، دحمان الدرهم.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين،

ورش التغطية الصحية اللي هو ورش جد مهم، واللي انطلق منذ حكومة التناوب، في شقه المتعلق بنظام المساعدة الطبية للمعوزين كان من المفروض أن ينطلق تطبيقه في بداية 2010، صحيح في هذه الفترة كانت هناك دراسات فيما يخص خريطة الفقر لتحديد المستفيدين من هذا النظام، صحيح كذلك أن نسبة الفقر المطلق ونسبة الفقر النسبي ونسبة الهشاشة تراجعت حسب الإحصائيات الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط بحوالي 41% 42% و30% فيما يخص الهشاشة، صحيح أنه تقرر توزيع أكثر من 500 ألف بطاقة، ولكن لم يتم توزيع سوى 60 ألف بطاقة على مستوى منطقة جهة تادلة أزيلال كمنطقة لتجربة هذا النظام، صحيح أن هناك كانت ميزانية مخصصة للمستشفى الجامعي بالدار البيضاء من أجل تدبير هاذ التجربة على مستوى جهة أزيلال، لكن الآن حسب الإحصائيات الأخيرة هناك 2 ملايين و800 اللي هي ترتب في هذه الفئة اللي خصها تستفيد من "راميد".

هنا سؤالنا، ونحن في هذه الظرفية العالمية والظرفية الوطنية المالية والاقتصادية، سؤالنا السيدة الوزيرة هي أولا فين وصل تقييم هذا النظام؟

ثانيا، كيف كتشوفوا تمويل هذا النظام في إطار هاذ الوضعية اللي عايشينها على المستوى الدولي وعلى المستوى الوطني؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدة المستشارات،

السادة المستشارين،

السيدة والسيد الوزير،

حقيقة، وكما أشرتم السيدة المستشارة، هاذ نظام المساعدة الطبية اللي معروف الآن باسم "راميد"، واللي انطلقت التجربة النموذجية في نوفمبر 2008 في مدينة تادلة أزيلال، يعد من أهم الأوراش واللي داخلة حقيقة في صلب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مكيناش تنمي ة بشرية دون الوصول إلى العلاج بالنسبة لجميع الفئات الاجتماعية، وخصوصا المعوزة منها، فكان من الضروري أن نمر من تجربة نموذجية اللي يكون التقييم باش نشوفو أشنو هي، لأن كل تجربة وهي تجربة أولى باش تنجح وتعمم خصنا نوقفو على مكامن الضعف ديالها.

حقيقة كانت هناك دراسة، ولكن الدراسة وقفت على العديد، يعني أغلبية النقط اللي وقفت عليها، يعني أغلبيتها كانت كلها جد إيجابية، وحتى ملي زرت المستشفى، ونتحدث مع المنتخبين ومع السلطات العمومية، نعم كاين هناك مكامن الضعف، ولكن نعم كذلك على أنه تجربة جد إيجابية، لأن تتمكن الأشخا ص أنهم يوصلوا للمساعدة الطبية.

الآن أشنو هي المراحل اللي قطعناها؟ إذن كاين هناك تقييم، احنا مغنتظروش أننا نوقفو على المكامن كلها، غادي نبداو في التعميم، وبطبيعة الحال تنشتغلو على الاختلالات اللي كاينة احنا تنصححوها.

احنا كوزارة الصحة وبالنسبة للتمويل نحن جاهزين، وأكبر دليل من ذلك هو الأدوية، علاش مرينا كما قلتها مؤخرا أمام مجلسكم الموقر من 380 أو 480 مليون ديال الدرهم ديال الأدوية إلى مليار و300 مليون باش نكونو واجدين بالنسبة للأدوية وبالنسبة للعديد حتى بالنسبة للإجراءات اللي دابا تنقومو بها داخل المستشفي ات الجامعية بالنسبة لأمراض القلب والشرايين، إذن باش هيأنا أنفسنا أننا نستقطبو، المسألة ديال الدياليز كذلك اللي دابا من هنا لآخر السنة ميبقاوش لوائح الانتظار، كذلك لتهييء، إذن بالنسبة للأمراض المزمنة الأنسولين إلى آخره، بالنسبة للتمويل نحن جاهزين.

الآن بطبيعة الحال ملي كتعمم خصك تعمم في دقة واحدة على الصعيد الوطني بأجمعه، ويكونوا هناك لجن اللي غادي توقف باش تدرس الملفات قبل أننا نقولو واش هاذ السيد تيستحق أو متيستحقش يدخل في نظام "راميد".

وبهذه المناسبة يمكن لي نقول لكم على أنه في جهة تادلة أزيلال راه 40% تقريبا توزعوا ديال البطائق، 60% منها كلها جاءت من العالم القروي، واحنا ننتظر ماشي شي واحد جا وتعطلنا أننا نعطيوه.

الآن هاذ اللجان اللي غهيئ أنفسنا مع وزارة الداخلية، خصها شوية ديال الوقت، احنا دابا الآن اتفقنا ، كان عندنا اجتماع مع السيد الوزير الأول ه اذي أسبوعين، واتفقنا على أساس أننا غادي نبداوا التعميم في الثلاث الأشهر الأخيرة من هذه السنة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيدة الوزيرة على هذه المعلومات وكذلك المجهودات المبذولة، لكن في إطار المقاربة، المنظومة الصحية فيما يخص التعامل مع هذا النوع من التغطية الصحية، الأدوية عندها دور أساسي لكن تبتدئ قبل العلاج من التشخيص، التشخيص يتطلب أولا التجهيزات الكافية في الجهات التي مرت منها التجربة، وهذا لم يقع، ملاحظة أولى.

ملاحظة ثانية، فيما يخص التعاقد مع الجهات، يمكننا أن نحبذ فكرة تعاقدية تادلة أزيلال مع تعاقدية الدار البيضاء فيما يخص (la prise en charge) فيما يخص التشخيص وكل ما يتعلق بالتطبيب، لكن هذا التعاقد ما يمكن لو ينجح إلا إذا كان في إطار تدبير موحد بين الجهتين، فجهة الدار البيضاء و (CHU) والمراكز الاستشفائية بالدار البيضاء كحاولوا ما أمكن باش يتصرفوا لامتصاص ولتتبع كل هذ ه الحالات التي كتجيهم من تادلة أزيلال.

ولكن كاين بعض الحالات اللي لا يمكن لهم أن يتنقلوا من هذه الجهات، وبالتالي باش ينجح هاذ المشروع ا للي هو مشروع كل

المغاربة، وكلنا خصنا نساهم و لديمومته ولنجاحه، فيجب أن هذه التجربة النموذجية على مستوى جهة تادلة أزيلال أن تنجح، وباش تنجح خص يتم تجهيز هاذوك المستشفيات المحليين، حقيقة مؤخرا دشن صاحب الجلالة المركز الإستشفائي ببني ملال، لكن فيما يخص التجهيز، فيما يخص التخصصات لا تزال المسألة فيها خصاص.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الصحة:

أولا بالنسبة لجهة تادلة أزيلال، قبل أن تنطلق هذه التجربة النموذجية كانت آنذاك الحكومة قامت بواحد الاستثمار حتى على صعيد التجهيزات، كان واحد المجهود استثنائي، الحالات التي تحال من تادلة أزيلال إلى مركزين إستشفائيين، هما المركزين الجامعيين ديال مراكش وديال الدار البيضاء، هما فقط الحالات التي تخص العلاج ديال الدرجة الثالثة، ديال مركز استشفائي جامعي ، بحال القلب ، بحال الرأس، بحال الأشياء اللي مكيناش في المركز الجهوي ، إذن ما شي تيتحالوا على المراكز الاستشفائية لأن كاين نقص في التجهيز، لا، تيتحالوا على المراكز الاستشفائية من أجل الاختصاص، نعم خص يكون هناك مراكز إستشفائية جامعية، خص توسع ، الآن مقبلين على أكادير، مقبلين على طنجة تطوان، مقبلين بعد ذلك على ربما بني ملال.

بالنسبة للتجهيزات، يمكن لي نقول لكم غير السنة الماضية فقط بالنسبة للمركز الإستشفائي الجامعي بفاس تم رصد ميزانية ديال 500 مليون درهم، الآن عندنا برنامج عمل واضح المعالم بالنسبة لجميع المستشفيات، مع (une normalisation) باش نعرفو كل مستشفى أشنو يتخصو من تجهيز، وهذا كذلك شرعنا فيه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الآني الأول الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حول تشجيع البحث العلمي ببلادنا، للمستشارين المحترمين السادة : محمد الأنصاري، عزيز الفيلالي، عبد الغني مكاوي، فؤاد القادري، بلعيد بنشمسي.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد فؤاد القادري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدتان الوزيرتان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة، لا شك أن خلف كل مظاهر التطور الاقتصادي والتقدم التقني الذي نشهده ونعيشه اليوم تكمن مجهودات علماء وخبراء وباحثين داخل المختبرات وداخل مؤسسات البحث العلمي التي أصبحت تلعب دورا مهما في تطوير المنشآت وفي ضمان نجاح كل المخططات الاقتصادية بكل أشكالها.

هذه المؤسسات التي أحدثت اكتشافات علمية، أثرت حتى في طبيعة فهم الإنسان لنفسه ولمحيطه ولنظرته إلى العالم، بالإضافة إلى أنها كشفت عن مناطق جديدة للمعلومات والأرقام والمعطيات والاحتمالات التطبيقية التي تحولت مع مرور الزمن إلى أدوات تكنولوجية للإنتاج والنقل والاتصال وغيرها من وسائل إحداث وإنتاج الثروة وتبسيط وتيسير حياة الإنسان.

السيدة الوزيرة المحترمة، البحث العلمي هو استنباط المعرفة، وما الاستقلالية التكنولوجية وإخضاع المعارف وتطويرها إلا عوامل تبقى رهينة بالبحث العلمي، للأسف الشديد ما نراه اليوم وما يراه الع ديد من الباحثين، وهو رأي عن قناعة بأن جامعتنا اليوم، الجامعات دياولنا لا تقر بسياسة البحث العلمي، ولا تحدد أهداف إستراتيجية واضحة المعالم وبعيدة المدى.

بل أكثر من ذلك حتى البرامج السنوية للجامعات لا تضم البحوث أو الأبحاث بالمفهوم العلمي إلا نادرا، وأغلب ا لأبحاث المنجزة هي من تلقاء مبادرات فردية أو من تلقاء مبادرات بعض الفرق الصغيرة والصغيرة جدا في إطار البحث.

ناهيك، السيدة الوزيرة، عن غياب الحرية الأكاديمية، وعدم تفرغ الباحثين، بالإضافة إلى طغيان السلوك الإداري والبيروقراطي على الأجهزة الإدارية المتحكمة في الجامعات والمرافق ديالها والمختبرات

ديالها، بالإضافة إلى انتشار الزبونية والانتهازية وغياب العدالة في تكليف الباحثين وفي دعمهم عند التفرغ، وكذلك في تمويل أبحاثهم، أنا ما غاديش نتكلم على الهجرة ديال الأدمغة.

إذن، السيدة الوزيرة المحترمة، بالنظر إلى مجمل هذه العناصر، ومادام العلم عندنا لا يستطيع أن يعبر عن نفسه بكل حرية، نسائلكم : ما هي الآفاق المستقبلية أو هل هناك آفاق مستقبلية غادي نكونو فيها قادرين نشكلو قوة اقتصادية وعلمية ضاربة بفعل اعتمادنا لآليات البحث العلمي؟ وما هي الحصص أو ما هي النسب المخصصة سنوي ا لتمويل البحث العلمي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب على السؤال.

السيدة لطيفة العابدة، كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

كما سبق أن أوضحنا ذلك في مناسبات سابقة، في تقديرنا نعتبر بأن البحث العلمي ببلادنا يعرف صحوة حقيقية في هذه السنوات الأخيرة، هذه الصحوة اللي انطلقت في سنة 1998 عندما تم وضع مخطط خماسي للبحث العلمي بالجامعات، وتم رصد ميزانيات خاصة به في ميزانية الدولة.

وجاءت المحطة الثانية، وهي اللي شكلتها سنة 2006 عندما تم وضع إستراتيجية وطنية للنهوض بالبحث العلمي في أفق 2025، هذه الإستراتيجية التي حددت أولويات البحث العلمي في بلادنا علاقة بما تعرفه حركية الاقتصاد الوطني وحاجياته، وكذلك عرفت هذه الفترة وضع الآليات الضرورية على صعيد الجامعات المغربية من أجل الارتقاء بالبحث العلمي.

وبخصوص الميزانيات المرصودة للبحث العلمي، فقد عرفت كذلك ارتفاعا مضطردا لتصل سنة 2009-2010 إلى 314 مليون درهم، كما أن البرنامج الإستعجالي خصص 720 مليون درهم أي بمعدل 180 مليون درهم تضاف إلى 160 مليون درهم التي كانت ترصد من قبل، وبهذا المجهود أصبحت ميزانية البحث العلمي تشكل 0.8% من الناتج الداخلي الخام بعد أن كانت تشكل سنة 1998: 0.3% فقط، وهذا مجهود كبير يجب أن نقر به.

البرنامج الإستعجالي كذلك أعطى أهمية بالغة لمشروع تطوير البحث العلمي، وقد حدد أولويات البحث فيما يلي:

1 - تشجيع وتحفيز وتعبئة مجموع العاملين في البحث العلمي ودعم جاذبية هذا البحث؛

2 - تنويع مصادر تمويل أنشطة البحث العلمي وتحسين تدبيرها وضمان استدامتها؛

3 - مد بنيات البحث بالتجهيزات العلمية واللوجستيكية الأساسية بهدف تحسين مردوديتها واستجابتها لمتطلبات المحيط السوسيو اقتصادي، ثم النهوض بالتعاون الدولي كأداة لانفتاح المنظومة الوطنية للبحث والابتكار.

وهكذا سيسمح تنفيذ البرنامج الاستعجالي بتحسين حكامة بنيات البحث العلمي والرفع من مردوديتها، وذلك باعتماد 92% من هذه البنيات داخل الجامعات خلال سنة 2012.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

أخواتي، إخواني المستشارين،

أولا أشكر السيدة الوزيرة على المعطيات والتوضيحات التي وردت في ردها بخصوص هذا السؤال، الذي نعتبره من الأهمية بمكان في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وكذلك نسجل بكل ارتياح كون الحكومة الحالية جعلت من أولوياتها كذلك البحث العلمي ، وذلك بربطه بوزارة التربية الوطنية وكذلك التعليم العالي.

إلا أننا طموحون إلى المزيد من الاعتناء بهذ ا الجانب، باعتبار أن البحث العلمي هو القاطرة لكل تنمية، وهو الأساس وقطب الرحى بالنسبة لكل تطور اقتصادي وعلمي في البلاد، ولا أدل على ذلك أن الدول الراقية والدول المتقدمة أعطت الكثير من الإمكانيات والأولويات لمراكز البحث العلمي وللعلماء وللباحثين ، ومكنتهم من الإمكانيات

المادية والبشرية للقيام بالمهام المنوطة بهم، ونحن في بلدنا رغم التقدم الملموس الذي لاحظناه على مستوى الميزانية والإستراتجية في أفق 2015، إلا أننا نرى أن ذلك أقل بكثير مما تعرفه بلادنا من تطور واعتبار 0,75 من الناتج الداخلي الخام كنسبة مخصصة للبحث العلمي هو دون المستوى ودون طموحات المغاربة.

ونود كذلك في ردكم ، إذا كان بالإمكان، أن تعطونا بعض الأرقام حول الباحثين والعلماء المغاربة الذين يشتغلون في مراكز البحث وفي الأكاديميات العلمية في الخارج، وكذلك ما هي النسبة التي تعمل داخل المغرب؟ وما هي التح فيزات التي تخصصها الحكومة لهؤلاء العلماء من أجل الالتحاق بالوطن واستفادة البلد من خبراتهم وإمكاناتهم العلمية ليعود ذلك البحث العلمي بالنفع العميم على البلاد؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

فقط ربما أضيف بعض المعطيات إلى ما جاء في جوابي الأول، كذلك ما سيسمح به البرنامج الاستعجالي زيادة الإنتاج العلمي بالجامعات ليصل إلى ما يقارب 3500 منشور علمي بالمجلات الدولية المصنفة خلال سنة 2012 عوضا عن 1991 سنة 2008، ثم مضاعفة عدد الأطروحات 3 مرات ليصل إلى حوالي 2300 أطروحة خلال سنة 2012 عوض 820 أطروحة سنة 2008.

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة أنشأت خلال شهر أبريل 2010 لجنة وطنية بتوصية من السيد الوزير الأول بصفته رئيسا للجنة الوزارية الدائمة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، أسندت لها مهمة دراسة المشاكل التي تعاني منها المنظومة الوطنية للبحث والابتكار على مستوى حكامة وتمويل وتثمين البحث العلمي، إضافة إلى تعبئة الموارد البشر ية، إذن الحمد لله اليوم الصورة واضحة والآليات موضوعة وربما النجاح في هذا المشروع هو مرتبط كذلك بانخراط وانخراط الباحثين داخل الجامعات المغربية واجتهاداتهم.

فيما يتعلق بالباحثين الموجودين بالخارج، فالوزارة وضعت إطارا عمليا للاستفادة من هذه الخبرات، ووضعت كذ لك عدة منهجية وميزانية خاصة للاستفادة من هؤلاء في مواكبة ما تقوم به بلادنا في مجال البحث العلمي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، أذكر السيدات والمستشارين أننا لنا موعد بعد الجلسة الدستورية موعد مع الجلسة التشريعية.

السؤال الآني الثاني المو جه للسيد وزير التربية الوطنية، موضوعه الموارد البشرية العاملة في الأحياء الجامعية، للمستشارين المحترمين السادة: عمر أدخيل، عبد الحميد السعداوي، عمر مكدر، بناصر أزكاغ، إدريس مرون.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عمر أدخيل:

بسم الله الرحمن الرحيم وال صلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة والسيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعاني الموظفين العاملين في الأحياء الجامعية من بعض المشاكل، ترتبط بالأساس بالأوضاع الاجتماعية المزرية التي يعيشون فيها وغياب الظروف المناسبة للعمل جراء عدم إيلاء العناية لهذا الصنف من الموارد البشرية، وأعني هنا الإداريين والعاملين بالمطاعم، أولا الخصاص الناجم عن عملية المغادرة الطوعية، ثانيا الإحالة على التقاعد وكذا عدم المتابعة بالتكوين اللازم الأساسي المستمر.

وبالنسبة للعاملين بالأحياء الجامعية، وأخص هنا بالذكر بالنسبة للعاملين الإداريين والعاملين بالمطاعم، ولا أعني النظراء، نحن نعرف بأنهم تابعين لوزارة الداخلية مع العلم أنه بالنسبة لتعليم العالي تقريبا سامح فيهم، نحن بالنسبة لنا نسميه سامح فيهم.

إذن نطلب، السيدة الوزيرة، بالنسبة لهاذ العاملين الإداريين داخل الأحياء الجامعيين، أولا يعانون من عدم التكوين، يعانون كذلك من الأوضاع داخل الحرم الجامعي لا من نا حية التكوين، لا من ناحية المقرات الإدارية التي يعملون فيها، التي لا تناسب كذلك بالنسبة

للأوقات خارج العمل، لأنهم جلهم يعملون في أوقات خارج العمل، وبالتالي لم تكن هناك عناية من الإدارة بالنسبة لهاذ العاملين داخل الأحياء الجامعية بالنسبة للتعويض عن ساعات الع مل خارج أوقات العمل بطبيعة الحال المعمول بها.

فإلى متى يستمر الوضع في هذه الحالة؟ وما هي التدابير التي ستقومون بها من أجل إعادة الاعتبار لهذه الشريحة من الموظفين؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الإ جابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

تضم شبكة الأحياء والإقامات الجامعية 19 وحدة، موزعة عبر كافة المدن الجامعية، 10 منها مجهزة بمطاعم، ويشتغل بها 2709 مستخدما، من بينهم 201 من المؤقتين، ويبرز التوزيع حسب الأعمار أن 31% منهم يبلغ سنها أقل من 40 سنة، 37% ما بين 45 و55 سنة، 6% ما بين 55 و60 سنة.

كما يبين التوزيع حسب الفئات أن الأعوان يشكلون 81%، في حين يشكل الأطر 11,1%، وقد تطلب الخصاص الملاحظ على مستوى الموارد البشرية بالأحياء الجامعية مراجعة تدبير مختلف الخدمات بهذه المؤسسات، وذلك من خلال تفويت بعض الخدمات للخواص كالحراسة والنظافة والبستنة لمواجهة الخصاص الحالي، كما سيؤدي ذلك إلى التخفيف من عبء المهام المسندة لمختلف الأ عوان العاملين بهذه الأحياء.

وحرصا على الاهتمام بهذه الفئة، عملت الوزارة على تسوية وضعيات الأعوان المؤقتين بمختلف الأحياء الجامعية، وذلك بترسيمهم على مراحل وفق يعني توفر المناصب المالية، ولكن كذلك توفر الشروط النظامية من أجل الترسيم.

ويعتبر مستخدمو الأحياء والمطاعم الجامعية موظفين ضمن الموارد البشرية للوزارة، تسري عليهم القوانين والتنظيمات الجاري بها العمل في الوظيفة العمومية، ولا يخضعون لأي استثناء في هذا المجال، كما أن المخطط الاستعجالي وضع برنامجا للتكوين المستمر وإعادة التكوين، سيستفيد منه جميع موظفي هذه الوزارة بما فيهم مستخدمي المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية.

وإضافة إلى ذلك، فإن مشروع النظام الأساسي الخاص بمستخدمي المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية، الذي تمت الموافقة عليه في الدورة الأخيرة لمجلس إدارة هذا المكتب، والتي انعقدت بتاريخ 24 فبراير2010، والذي يوجد الآن في أطواره النهائية للمصادقة، يقر بامتيازات إضافية لفائدة هؤلاء المستخدمين من شأنها تحفيزهم وتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عمر أدخيل:

شكرا للسيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة،

أولا أتمنى أن يرى النور هذا النظام الخاص في أسرع وقت ممكن لتمكين هذه الشريحة من المجتمع ومن الموظفين على بعض الامتيازات التي قامت عنها لمدة سنوات.

ثانيا، نتمنى كذلك أن تخصص الوزارة على صعيد ك ل سنة أو تعطي عناية أكبر من الوضع الحالي بالنسبة للأحياء الجامعية اللي هي نواة للشباب ولفلذات أكبادنا، وبالتالي فإذا كانت الأحياء الجامعية في المستوى المطلوب ولا في المستوى الذي نرجوه، من طبيعة الحال سيتمكن الطلبة من ما يرجوه، لا بالنسبة للدراسة ولا بالنسبة للسكن، وبالتالي هناك مشاكل، السيدة الوزيرة، بالنسبة للمطاعم بصفة خاصة لكون المتواجدون في المطاعم أولا هناك مشكل السن، كذلك مشكل التكوين.. والجميع يعني يعرف بأنه بالنسبة للكثير من هاذ العاملين لا بالنسبة للمطاعم دخل بطريقة من الطرق، وبالتالي لم يدخل بناء على تكوين.

إذن لابد أن يكون هناك تكوين بالنسبة للعاملين في المطاعم على أساس أن تكون كذلك ما يقدمه للطالب يكون في نفس المستوى الذي يطلبه الطالب ونطلبه نحن.

شكرا السيد الوزير، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السؤال الآني الثالث موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية، موضوعه وضعية التعليم بالعالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحفيظ أحتيت:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

من المعلوم أن قطاع التعليم لازال يطرح حاليا عدة مشاكل، تزداد حدتها بالعالم القروي، الذي لازال فيه التمدرس يعاني جملة من المعوقات وصعوبة تحول دون تحقيق المردودية المرجوة، فلا زلنا نلاحظ أن أغلبية المؤسسات التعليمية بالعالم القروي توجد في حالة غير مرضية سواء من حيث بناياتها، التي نلاحظ أن بعضها قد أصبح آيلا للسقوط أو من حيث افتقارها بالمرافق الضرورية، مثل الإنارة والماء الصالح للشرب والمطاعم المدرسية والمرافق الصحة وسياج الفرعيات، وكثير منها تفتقر إلى الأقسام الداخلية، خاصة بالنسبة للثانويات الإعدادية، الشيء الذي يؤدي إلى انقطاع عدد كبير من التلاميذ، وبصفة خاصة فئة الفتيات.

وأمام هذه الوضعية التي يعيشها التعليم بالعالم القروي، نود أن نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن إستراتيجية وزارتكم لتوفير الظروف الملائمة لتشجيع التمدرس والحد من الهذر والانقطاع الناتج عن الظروف الصعبة في العالم القروي؟ زيادة على ذلك السيدة الوزيرة وكما نلاحظ أن إقليم الحسيمة جل الفرعيات اللي مبنية على الصعيد الإقليمي لا تتوفر على حائط وقائي، ولو فرعية واحدة، بل أن هناك بعض الفرعيات مبنية في مكان بعيد عن الساكنة، لذا نلتمس منكم، السيدة الوزيرة، التعجيل ببناء سياجات للفرعيات بإقليم الحسيمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس وللسادة المستشارين الذين يدركون جيدا بأن التعليم بالوسط القروي يعرف عدة إكراهات موضوعية، مرتبطة بشساعة التراب الوطني وصعوبة التضاريس في بعض المناطق، وكذلك تشتت الساكنة على التراب الوطني، وبطبيعة الحال هذه الإكراهات لها انعكاسات على جودة أداء المنظومة التربوية وبالتالي على تكافؤ الفرص بين الأطفال المغاربة.

لذلك، فإن بلادنا في إستراتيجيتها لضمان تكافؤ الفرص بين الأطفال أينما وجدوا، قامت بمجهود جبار في هذا المجال، حيث أن العالم القروي اليوم يتوفر على 5276 مؤسسة تعليمية من أصل 9565 أي بمعدل 55%، كما أن الأساتذة والأستاذات الذين يشتغلون بالوسط القروي يبلغ عددهم 95310 من أصل 221000 أي أكثر من 43%.

أما بالنسبة للتلاميذ فعددهم يبلغ حاليا 2.373.170 تلميذ بنسبة 42% من مجموع التلاميذ المتمدرسين بالمؤسسات العمومية، أما نسب التمدرس فقد بلغت في الوسط ا لقروي بالنسبة للفئة العمرية 6-11 سنة: 93,9% مقابل 94,8% على الصعيد الوطني، يعني كاين واحد تقلص الفارق ما بين الوسط القروي والوسط الحضري ملموس خلال السنوات الأخيرة.

بالنسبة لفئة 12-14 سنة ما زال الفرق شاسعا لأن 55% في الوسط القروي و 75% في المعدل الوطني، وبالنسبة لفئة 15-17 سنة 21%، يعني اللي في الثانوي التأهيلي، 21% بالنسبة للوسط القروي مقابل 50% على المستوى الوطني.

لمواجهة هذه الإكراهات وهذه المعيقات، ركز البرنامج الاستعجالي كل جهوده أو جلها على ضمان تكافؤ الفرص بين أطفال المغاربة الموجودين في الوسط القروي والوسط الحضري، لذلك شكلت البنايات المدرسية المبرمجة بالوسط القروي 63% من مجموع البنايات المدرسية، وشكلت الداخليات المبرمجة بالوسط القروي 92% من المجموع، كما أن المؤسسات التي بدأنا في تأهيلها، والتي سوف تؤهل خلال البرنامج الاستعجالي 72% منها توجد بالوسط القروي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة والسيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة، نحن لا نشك في جديتكم والمجهودات التي بذلت وتبذل حاليا، ولكن السيدة الوزيرة ما يعلم الجميع وخاصة في العالم القروي الوتيرة ديال التعليم، السيدة الوزيرة، لا تشرف، وبالتالي هل لديكم رؤية السيدة الوزيرة جديدة من أجل تفادي هذه المشاكل؟

أولا وقبل كل شيء يجب عليكم أن تفكروا جيدا وفي توجه جديد وفي إستراتيجية جديدة، السيدة الوزيرة المحترمة، لماذا لم تقوموا بتجميع المؤسسات التعليمية في المراكز القروية حتى تتغلبوا على جل المشاكل؟ وفي نظرنا السيدة الوزيرة المحترمة هذه الأمور اللي تبذلها الوزارة ديالكم نحن لا نشك فيها أبدا، ولكن التشتت اللي هو موجود الآن في العالم القروي يستحيل عليكم مستقبلا، السيدة الوزيرة، باش تستوعبوا جميع الطلبات وجميع الحاجيات، وبالتالي نلتمس منكم، السيدة الوزيرة، باش تقوموا بالتجميع في المراكز على الأقل المراكز القروية، وغادي يكون واحد الفائدة مهمة السيدة الوزيرة.

ثانيا قلتم، السيدة الوزيرة المحترمة، استمعنا لجوابكم على أن تعملون من أجل الرقي بهذا المجال، أولا السيدة الوزيرة لما نمشيو للعالم القروي كنلقاو جل المدارس هي تنعدم بشكل كثير لأبسط الحاجيات، مثل الإنارة والماء الصالح للشرب، وكذلك السياج كما قال صديقي طارح السؤال، هذه الأمور، السيدة الوزيرة، كلها تقف حجر عثرة أمام التقدم ديال التمدرس بالعالم القروي.

السيدة الوزيرة، أنت مؤخرا قمت من خلال الأيام السابقة بالزيارة إلى إقليم وزان والوقوف على المشاكل التي يعاني منها قطاع التعليم عبر اللقاء التواصلي مع السلطات الإقليمية والمحلية وكذلك المجتمع المدني والأطر التربوية.

السيدة الوزيرة، السؤال ديالنا كيف تقيمين واقع التعليم في هذا الإقليم؟ وما هي التدابير والحلول، السيدة الوزيرة المحترمة، المقترحة في إعادة بناء المؤسسات وتأهيل فضاءاتها بجميع الشروط التي ترقى للرفع من جودة التعليم والقضاء على الهذر المدرسي؟

وكذلك نلتمس من السيدة الوزيرة إحداث نواة جامعية لإنقاذ المناطق المعزولة ومساعدة الأسر الفقيرة على متابعة دراسة أبنائها، اللي كنلوح لكم، السيدة الوزيرة، الله يجازيكم بخير هو ذيك النواة الجامعية اللي تحدثنا عليها في إقليم وزان متنساهاشي، ولا بد تضيفوا المجهود لمجهود آخر حتى نصطف ونتهيأ ونلتحق بسائر الدول المتقدمة في مجال التعليم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

فقط ربما أضيف بعض المعطيات على ما جاء في كلمتي السابقة، بطبيعة الحال تجميع التلاميذ هذا هو الموضوع ديال المدارس الجماعاتية اللي البرنامج الاستعجالي برمج فيها 200 مدرسة جماعاتية، هذه المدارس راها مكلفة ويعني لابد ما نتعاونو، وتكون هناك شراكات مع الجماعات المحلية من أجل أن ننجز أكبر عدد ممكن لأن هذا النموذج هو الذي سوف يضمن لنا المردودية التربوية والمردودية كذلك المادية مادمنا نوفر الموارد البشرية بتجميع التلميذات والتلاميذ.

كذلك البرنامج ديال الدعم الاجتماعي أو ضمان تكافؤ الفرص، اللي فيه مليون محفظة، برنامج تيسير خدمات المطاعم المدرسية والداخليات والنقل المدرسي واللباس الموحد، هذه كلها برامج يعني فيها مجهود مالي كبير، تستهدف أطفال ال وسط القروي بالدرجة الأولى، كما أن الموارد البشرية يعني الوسط المستفيد الأكبر من الموارد البشرية التي يتم توظيفها هو الوسط القروي.

بدأنا نسجل مؤشرات إيجابية خلال السنتين المنصرمتين، حيث أن هذا الوسط عرف بناء 191 مؤسسة تعليمية إضافية، كذلك ارتفاع عدد التلام يذ ب 70 ألف تلميذ وتلميذة، وكذلك تراجع عدد المنقطعين عن الدراسة بثلاثين ألف تلميذ خلال هذه السنتين، وأعتقد بأن هذه مؤشرات جد مشجعة، ولاشك أن التعاون وتضافر الجهود

بين كل الفاعلين في الميدان هي التي سوف تضمن بطبيعة الحال إنجاح الطموح الذي نحمله جميعا في إطار البرنامج الاستعجالي.

السيد المستشار المحترم، سألني عن وزان، وأنا عملت زيارات لعدة أقاليم في مجموع التراب الوطني، بما أن الوقت ما كاينش بعد الجلسة أعطيه الأجوبة فيما يتعلق بإقليم وزان.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية، موضوعه العطلة السنوية بمناسبة نهاية الموسم الدراسي، الكلمة لأحد السادة المستشارين أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمون:

السيد الرئيس،

السيدة والسيد الوزير المحترمون،

أختي، إخواني المستشارون،

تعتبر العطلة السنوية لنهاية الموسم الدراسي بمختلف المؤسسات التعليمية بمثابة مناسبة للراحة وتجديد النشاط استعدادا للموسم الدراسي الموالي، وقد اعتاد المتمدرسون بمختلف مستوياتهم الدراسية وأسرهم على الاستفادة من هذه العطلة في فصل الصيف، الأمر الذي يخلق خلال هاته الفترة من السنة رواجا كبيرا في مختلف القطاعات، ويساهم بشكل كبير في تنمية السياحة الداخلية لمختلف مناطق المملكة.

غير أنه بمقابل ذلك فقد لوحظ أن الاقتصار على هذه الفترة من السنة بصفة حصرية من أجل الاستفادة من العطلة يجعل باقي فترات السنة لا تعرف نفس الرواج الذي يعرفه فصل الصيف، كما أن أسر المتمدرسين يجدون أنفسهم مجبرين أيضا على الاستفادة من العطلة خلال نفس الفترة، الأمر الذي لا يتأتى لهم في كثير من الأحيان نظرا لظروف العمل الخاصة بكل قطاع.

لذلك نسائلكم، السيدة الوزيرة، ألا ترون أنه قد يكون من الأجدى والأنفع للاقتصاد الوطني توزيع العطلة السنوية بكيفية أخرى، تراعي خصوصية الجهات وإكراهات الأسر على حد سواء؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا للسيد الرئيس وللسادة المستشارين على طرح هذا السؤال اللي في الحقيقة يثير موضوع عنده أهمية بالغة، هو الموضوع المرتبط بتدبير الزمن المدرسي، لأن الزمن المدرسي اكتشفنا بأنه من المداخل الأساسية، يعني توفيره وضمانه، ضمان الزمن المدرسي الضروري لإنجاز المنهاج، وكذلك استثماره على الوجه الأمثل يعتبر من المداخل الأساسية لتطوير مردودية التربية والتكوين أو المؤسسات التعليمية.

وقد انكبت الوزارة في الآونة الأخيرة على إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث في هذا الموضوع م ن أجل ضمان الاستعمال الأمثل للزمن المدرسي بمراعاة الإيقاعات البيولوجية والذهنية للتلميذات والتلاميذ، وكذا خصوصيات الوسط المجالي والاجتماعي لهؤلاء.

إذن بالنظر لهذه الدراسات والعمل اللي احنا كنقومو به، واللي مازال ما اكتملش، هاذ المجال مفتوح على عدة مستجدات اللي بطبيعة الحال من حيث المبدأ يمكن أن يندرج فيها الاقتراح الذي جاء على لسان السيد المستشار.

ومن أجل تنوير السادة المستشارين حول كيفية تنظيم السنة الدراسية، يجدر التذكير بأن السنة الدراسية تتكون من 34 أسبوعا فعليا للدراسة أي ما يوازي 204 أيام أو 1020 ساعة تقريبا.

انطلاقا من هذه المعطيات، تنظم السنة الدراسية في دورتين، تتكون كل منهما من 17 أسبوعا فعليا للدراسة، تفصل بينهما عطلة منتصف السنة الدراسية، كما تتكون كل دورة من مرحلتين، تفصل بينهما فترة بينية يتم استغلالها من جهة لتنظيم الامتحانات المهنية، ومن جهة أخرى لتنظيم حلقات التكوين لفائدة الأستاذات والأساتذة.

تنظيم السنة الدراسية يحكمها أمران اثنان، بداية السنة الدراسية في شتنبر ونهاية السنة الدراسية التي تختتم بالامتحانات في مختلف الأسلاك الدراسية، والتي نحرص جميعا أن تتم خلال شهر يونيو قبل أن تشتد حرارة الصيف.

برمجة عطلة نهاية السنة خلال فصل الصيف أمر تقتضيه عدم ملاءمة هذا الفصل للدراسة والتحصيل وإجراء الامتحانات، وتبعا لذلك فإنه يصعب توزيع العطلة الصيفية على مراحل السنة الدراسية.

تبقى الإشارة إذا كان عندي شيء من الوقت بأننا مثلا في بعض الدراسات تبين لنا على أن الزمن الافتراضي اللي خص يستافدوا منو التلاميذ والزمن اللي كيستافدوا منو فعليا، لقينا أنهم يالاه كيستافدوا من 71% من ذاك الزمن الافتراضي اللي خصهم يستافدوا منو، هاذ الهذر اللي كيمشي هو السبب ديالو يعني إما انطلاق الدراسة متأخرة ولا الذهاب إلى العطلة قب ل الآجال المحددة لذلك أو التغيبات أو الإضرابات أو الاضطرابات الجوية، وهاذ الشي يسائلنا ويجعلنا ننتبه أكثر إلى هذا الموضوع، ربما تتاح لي الفرصة لإضافة بعض الملاحظات في التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب ع لى الجواب.

المستشار السيد علال عزيوني:

شكرا السيدة الوزيرة.

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة نشاطركم الرأي ونرى على أن من المستحسن ومن المفيد التفكير على أن تكون عطل ممنهجة ومفيدة في إطار التمدرس وانفتاح المدرسة على محيطها طيلة السنة، ونعتبر هذه العطل وقتا ميتا بالنسبة للأماكن النائية، لأن تتعرف بعض الجهات بأنها جهات فقيرة، وتيبقاو التلاميذ ديالها ما كيستافدوش لا من العطلة، وتنعرفو بأن تيكونوا الثلوج، كتكون انقطاع الطرق، المسالك ما كايناش.

التفكير لهاذ الجهات باش نشوفو يمكن تتبدل لهم العطل ديالهم، في وقت الثلج ما يقراوش ويقراو، إذا كان شي تفكير في هاذ الاتجاه، كما نقترح خلق برامج تراعي خصوصية الجهة وانفتاح الطلبة على المحيط الخارجي، كما نقترح أيضا طرح على الطلبة إنجاز بحوث خلال فترات العطل، وتحتسب لهم في السنة المقبلة في إطار عمل تحسيسي وميداني لملء الفراغ.

كما نقترح استغلال المؤسسات التعليمية للأنشطة والطلبة الذين لم تتأتى لهم الظروف والإمكانيات المادية للسفر للتمتع بالعطل ولهم الرغبة على الاندماج في هاذ الأنشطة، نرى أنه لابد من التفكير في هذه الأشياء لأن كل جهة وجهة كيفاش كتكون عندها الخصوصيات ديالها، بغينا الوزارة ديالكم تفكر في هاذ الاتجاه هذا باش ما يكونوش العطل غير عبارة عن عطل ليستفيد منها التلاميذ.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا للسيد الرئيس والسيد المستش ار، بطبيعة الحال هاذ الاقتراحات كلها كنرحبو بها، ويمكن نشتغلو عليها كذلك.

أنا اللي بغيت فقط نوضح هو أن هاذ المرحلة ديال البرنامج الاستعجالي هي مرحلة لضمان استقرار المنظومة ولإعادة إقرار بعض الضوابط داخل المنظومة، من بينها أننا نعرفو أشنو هو حق التلميذات والتلاميذ، حقهم في العدد ديال الساعات ديال الدراسة، وكيخصهم يستافدوا من ديك الساعات، وكيخصنا نعملو في المؤسسات التعليمية واحد النوع ديال المحاسبة، كنحاسبو راسنا على هاذ الساعات وكنحسبوها، واللي ما استافدش منها التلميذ خصنا نلقاو الطريقة باش نعوضوه على هاذ الساعات هاذي.

واحنا دخلنا في واحد البرنامج تجريبي هاذ السنة، سميناه برنامج تأمين الزمن المدرسي، عملناه في بعض النيابات، وفي واحد 3 ديال الأكاديميات، واللي شمل 140 مؤسسة تعليمية، واللي ملي طبقناه تبين على أنه يخلق واحد الجو جديد للمسؤولية من أجل التعاون على ضمان حق التلميذات والتلاميذ في الاستفادة من الغلاف الزمني ومن البرنامج المخصص في البرامج الدراسية.

أعتقد بأنه ملي تكون عندنا هاذ الضوابط مستقرة داخل المؤسسات التعليمية، آنذاك يمكن أن نسمح للاجتهاد وللتكييف حسب خصوصيات كل منطقة، احنا عندنا الآن مناطق في الج نوب اللي الأساتذة تيطلبوا باش يخرجوا قبل 30 يونيو، لأن تيقول لك راه الحرارة جد مفرطة، راه ما بقيناش تنقدرو نعملو حتى شي حاجة، هذه الخصوصيات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، وسوف تأخذ بعين الاعتبار عندما تستقر المنظومة، ونضمن الضوابط الأساسية لضمان حق التلميذات والتلاميذ في نيل ما نلتزم به إزاءهم من ساعات دراسية ومن مضامين كذلك من خلال المنهاج المغربي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الخامس الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية، موضوعه ظاهرة الاعتداء على الأساتذة، الكلمة لأحد السادة المستشارين أعضاء الفريق الفيدرالي.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

ارتأينا في الفريق الفيدرالي طرح هذا السؤال نظرا لتنامي هذه الظاهرة.

في الوقت الذي ترفع فيه الوزارة شعار تأهيل التعليم ودعم مدرسة النجاح، وكلفت مجالس التدبير للمؤسسات التعليمية بتفعيله، نلاحظ ارتفاع موجة من الاعتداءات في حق العنصر البشري الرئيسي في هذه العملية، ألا وهم رجال ونساء التعليم، الذين يتعرضون في عدة مناطق من المغرب إلى إهانات وتهديدات على شكل تجريحات معنوية واعتداءات بدنية سواء من طرف بعض التلاميذ أو أوليائهم، وهذا يقع في غياب شبه تام – أقول شبه تام – للجهات المسؤولة، التي من المفروض السهر على حمايتهم وتوفير المناخ الملائم لهم لتأدية مهامهم في ظروف حسنة.

وأمام هذا الواقع، نطرح عليكم، السيدة الوزيرة، السؤال التالي : ما هي الإجراءات والتدابير التي من المفروض عليكم اتخاذها لحماية موظفيكم ورد الاعتبار لهذه الفئة الرئيسية في العملية التعليمية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيد كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس والسيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال اللي هو عندو أهمية بالغة، فبطبيعة الحال العاملين داخل القطاع لهم علينا حق الحماية والرعاية وتوفير الشروط المناسبة للقيام بعملهم في أحسن الظروف.

وينبغي الإشارة أولا إلى أن المدرسة فضاء للتربية على القيم وعلى تطبيق قواعد السلوك المدني، فضاء لتكوين التلميذات والتلاميذ، نساء ورجال الغد، وإعدادهم ليكونوا فاعلين، يشاركون في تنمية مجتمعهم وبلدهم.

تنبغي الإشارة كذلك إلى أنه مع كل المجهودات التي تقوم بها المدرسة، فإن دور الأسر والآباء والأمهات أساسي في مساعدة المدرسة على القيام بمهامها، ومنذ دخول الميثاق الوطني للتربة والتكوين تم إيلاء الحياة المدرسية والعلاقات داخل المدرسة عناية خاصة، وصدرت العديد من المذكرات والتوجيهات والوثائق لتأطير هذا الجانب للانتقال بالمدرسة من فضاء يلقن ويحاسب ويعاقب إلى فضاء للتربية والتعايش والتفاهم.

ونتوفر كما يعلم الجميع اليوم على أكثر من 25 فضاء مدرسيا و 6 ملايين تلميذ وتلميذة و 250 ألف مدرس ومدرسة، فمن الطبيعي أن تحدث في المؤسسات التعليمية بعض السلوكات والتصرفات المشينة، يتعين الحرص على رصدها وتتبعها دون تضخيمها وإعطائها أكثر من حجمها، بعضها يتم احتواؤه في إطار الآليات المتوفرة لهذا الغرض، وبعضها يتجاوز الحدود المقبولة، ويتم التعامل مع مرتكبيها بالصر امة المطلوبة من منطلق تربوي، يسعى إلى تقويم التلميذات والتلاميذ وتصحيح سلوكاتهم، وليس إلى فصلهم وطردهم.

بطبيعة الحال الحالات ما يمكنش نقولو بأنه كذلك، السيد المستشار، بأن الوزارة غائبة عن هذه الحالات، فالوزارة تتبع عن قرب وتنسق أولا مع المسؤولين المحليين و ثانيا مع السلطات العمومية المعنية من أجل حماية حرمة المؤسسة التعليمية وحماية العاملين بها كذلك ومرتاديها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيدة الوزيرة ربما أجبت على جزء من السؤال، ونحن لا نختلف على المعطيات التي جئتم بها في إطار التصور الحكومي بصفة عامة، وتصور وزارة التربية الوطنية لهذا الإشكال، لكن نحن لا نلوم فقط بعض التلاميذ على قلتهم الذين يقومون بهاذ النوع من الممارسات،

ولكن نلوم أيضا الفضاء العام للمؤسسة، هل يسا عد الفضاء العام للمؤسسة التعليمية على خلق جو تربوي حقيقي داخل المؤسسة؟

هذا فيما يتعلق بالمجال الحضري، ولكن المجال الذي هو غائب نسبيا على اهتمامات الوزارة وهو المجال القروي، نعتقد أنه خاصة فيما يتعلق بالعنصر النسوي، والمعلمات اللواتي يخرجن من المجال الحضري، واللائي كبرن في جو مختلف عن جو العالم القروي، يجدن أنفسهن في فضاء يملؤه القهر الحقيقي، ونجد أن مجموعة من الذئاب البشرية تكون ضحيتها هؤلاء المعلمات اللواتي يجتهدن ويضحين من أجل إنجاح التصورات الحكومية في مجال التربية والتكوين.

وعندما نتحدث عن المخطط الاست عجالي، عندما نتحدث عن محاربة الهذر، عندما نتحدث عن تمدرس كل الذين لهم 6 سنوات، عندما نتحدث عن كل هذه القضايا، مكانة العنصر البشري وخاصة في العالم القروي يجب إعطاؤها العناية اللازمة، ويجب القيام بكل الوسائل التي من شأنها حماية العنصر البشري في المجال القروي ، أعطي مثال بسيط وهو مجال المؤسسات التعليمية، يجب أن يكون هناك حراس، للأسف الشديد في قرية نائية، وفي المدرسة التي درست فيها وأنا طفل، ليس هناك حارس، وهي في فضاء خال، للأسف الشديد هذا جانب بسيط يمكن القيام به لحماية العنصر البشري في العالم القروي.

لذلك، فأنا أقول الميزانية الكبرى التي تخصص للتربية والتكوين هي لها أهداف نبيلة، ولكن لتنمية الأهداف النبيلة وإنجاز الأهداف النبيلة يجب إنجاز بعض القضايا البسيطة التي تكون بعض الأحيان هي سر نجاح هذه المهمة النبيلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد ا لمستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس والسيد المستشار، بطبيعة الحال لن نختلف حول صعوبة الاشتغال بالوسط القروي وببعض المناطق النائية على وجه الخصوص وكذلك صعوبة العمل في هذه المناطق بالنسبة للأستاذات على وجه الخصوص.

بطبيعة الحال الوزارة بحال اللي عرفتو في البرنامج الاستعجال را ها مبرمجة مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تحسن من هذه الأوضاع بما في ذلك برنامج السكن لفائدة العاملين بالوسط القروي، والذي سوف يعرف انطلاقة قوية خلال هذه السنة.

من جهة ثانية، السيد المستشار، لا بد من الإشارة إلى أن الوسط القروي كذلك راه فيه أسر أمهات وآباء، يستفيد أبناؤهم من هؤلاء الأطر التي تأتي للتدريس بالوسط القروي، كما أن به مسؤولون منتخبون، وبه سلطات محلية، وفي الحقيقة ما نطمح إليه وما نعمل من أجله كذلك في إطار التنسيق مع القطاعات الحكومية الأخرى هو أن نتعاون جميعا من أجل ضمان ظروف الاشتغال مناسبة لكل هؤلاء، فعلى كل واحد منا أن يتحمل مسؤوليته في هذا المجال، وما نساوش الأمهات والآباء والمنتخبين والجماعات المحلية كذلك اللي عليها كذلك أن تساهم من أجل استقرار أوضاع التربية والتكوين في الوسط القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال السادس والأخير الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية، موضوعه الهدر المدرسي، الكلمة لأحد السادة المستشارين أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة فريدة النعيمي:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين المحترمين،

يشكل الهدر المدرسي أحد أبرز الاختلالات الكبرى التي يعاني منها النظام التعليمي ببلادنا، فحسب آخر تقرير للبنك الدولي هذا الوضع أصبح مبعث قلق، يستدعي ضرورة التدخل العاجل لإيجاد حلول ملائمة لوضع حد لهذا النزيف الذي يشكو منه القطاع التعليمي.

فلا يخفى عليكم، السيدة الوزيرة، تكلفة الهدر المدرسي على الاقتصاد الوطني وإسهامه في اتساع دائرة الأمية، ذلك أنه وحسب الإحصائيات الأخيرة التي أجريت خلال السنوات المنصرمة أن أكثر من

300 ألف تلميذ وتلميذة من الفئة العمرية 6-15 سنة ينقطعون سنويا عن ا لدراسة، الأمر الذي يتسبب في تأخير تحقيق تعميم التعليم من جهة وفي الرفع من الأمية من جهة ثانية، ويجعل بلادنا تحتل مراتب متأخرة في مؤشرات التنمية البشرية بالرغم من كل المجهودات المبذولة.

فلكل هذه الأسباب، نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات التي تنوون القيام بها لوضع حد لظاهرة الهدر المدرسي والرقي بنظامنا التعليمي ومواجهة الاختلالات التي يعاني منها هذا القطاع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا للسيد الرئيس وللسيدة المستشارة، بطبيعة الحال تعتبر ظاهرة الهدر المدرسي مؤشرا أساسيا على الاختلالات التي تعرفها المنظومة التربوية على عدة مستويات، كما أن أسبابها متعددة، منها ما هو مرتبط بالعرض التربوي، ومنها ما هو مرتبط بالطلب، فعلى مستوى العرض التربوي يقدم البرنامج الاستعجالي التدابير الضرورية لتجاوز النقص الحاصل في هذا العرض، خصوصا بالمناطق القروية، علما بأن النقص في الثانويات الإعدادية بهذا الوسط يشكل عائقا كبيرا أمام مواصلة الدراسة، خصوصا في السلك الإلزامي.

وفي هذا السياق، يتم العمل من أجل توسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية لتوفير مليون و 200 مقعد جديد في أفق 2012، منها 63% -كما أشرت سابقا- بالوسط القروي، توسيع الطاقة الاستيعابية للداخليات بتوفير 100 ألف سرير إضافي أي بزيادة 130% مقارنة مع ما هو متوفر حاليا، تحسين العرض المدرسي في المناطق القروية من خلال التخلي التدريجي عن نموذج المدارس الفرعية لفائدة نموذج المدارس الجماعاتية التي توفر شروطا أفضل للتمدرس.

كما شرعت الوزارة في تأهيل المؤسسات القائمة من حيث ربطها بشبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي وترميم الفضاءات المدرسية والداخليات وتجديد التجهيزات المتقادمة مع وضع مخطط للصيانة الوقائية.

وعلى صعيد آخر، يهتم البرنامج الاستعجالي بجودة هذا العرض من حيث الخدمات التربوية التي تقدمها المدرسة، سواء تعلق الأمر بالمؤهلات التي يتوفر عليها الأساتذة وانخراطهم في مشروع الإصلاح أو بالنموذج البيداغوجي في حد ذاته، أما على مستوى الطلب، فإن أسباب الهدر المدرسي ترتبط أساسا بالوضع الاجتماعي للأسر.

ولمواجهة ذلك، تقوم الوزارة بجهود متعددة في إطار الدعم الاجتماعي للأسر من خلال عدة برامج، منها توسيع عرض الا ستفادة من منح الداخليات والرفع من قيمتها، وتفعيل المبادرة الملكية مليون محفظة، وتوفير الزي المدرسي الموحد، وتعزيز خدمات النقل المدرسي للتلاميذ بالوسط القروي، إضافة إلى توفير الدعم المالي المشروط لفائدة الأسر في إطار برنامج تيسير.

كما تعمل الوزارة على توعية هذه الأسر بأهمية المدرسة، وتحفيزها على إبقاء أبنائها بها، وتشجيعهم على مواصلة الدراسة، وفضلا عن ذلك تعمل الوزارة على تنفيذ إجراءات أخرى داعمة كالتتبع الفردي للتلاميذ وإحداث مهمة الأستاذ الكفيل ليهتم بالتلاميذ عن قرب، ولجان اليقظة بالمؤسسات التعليمية، ومشروع من التلميذ إلى التلميذ في إطار محاربة الهدر المدرسي.

وقد أدى كل ذلك إلى تحقيق نتائج ملموسة برسم سنة 2009 - 2010، حيث أمكن التقليص من عدد المنقطعين بأكثر من 80 ألف تلميذة وتلميذ، كما أننا عازمون على مواصلة هذه الجهود لتحسين نتائج مواجهة الهدر المدرسي في السنوات المقبلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لأحد المستشارين في إطار تعقيب.

المستشار السيد مكي الحنكوري:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيدة الوزيرة على التوضيحات.

كما تعرفون، السيدة الوزيرة، القضية ديال الهدر المدرسي قضية مهمة لأنه كما يعلم الجميع القضية ديال التعليم هو مؤشر مهم جدا لأن التنمية البشرية هي أساس كل شيء.

السيدة الوزيرة، الهدر المدرسي كلنا نعرف أسبابه، كلشي ذكرها قضية التشتت، البنية التحتية، الموارد البشرية، الوزارة ديالكم وضعت برامج، منها برنامج "تيسير"، البرنامج الاستعجالي، برنامج تيسير خص التقييم ديالو، كاين اللي كيقول العكس، كيشجع، كيسجل 3-4 التلاميذ كيستافدوا كيميشو في حالهم، البرنامج استعجالي كاين فيه

تأخر، كاين فيه تعثر في بعض المناطق، لا أعمم ولكن بعض المرات كاين فيه تأخر.

استبشرنا خيرا ببرنامج جديد، ألا هو المد ارس الجماعاتية، هنا نتساءل، السيدة الوزيرة، واش عندكم مخطط ديال المدارس الجماعاتية؟ واحد البرنامج فوقاش لأنه لاحظنا أنه باقي في الواقع باقي ما التمسنا كل حاجة، والقضية التي نؤكد عليها بحال اللي أكدنا عليها في اللجنة المدارس الفرعية، بينت على أنه فاشلة 100%.

أملنا الكبير في المدارس الجماعاتية، غير المشكل اللي كاين في المدارس الجماعاتية واش عندكم برنامج كلو؟ والقضية ديال المدارس الجماعاتية نؤكد على واحد القضية لابد، وهذه قضية ضرورية، إشراك المنتخبين في التموقع ديالها لأن مهم التموقع ديالها، وحتى لا نقع في المشاكل ديال المدارس الفرعية، مشكل البنيات التحتية، الطرق، الماء الصالح للشرب، المواصفات...

باختصار واحد القضية عاود ثاني، نسيت اللي باغي نذكرها، السيدة الوزيرة، هل لديكم في الوزارة خلية تهتم بأي قضية ديال الهدر المدرسي؟ أنا أفكر في قضية يجب أن تكون لدينا خلية وتحلل كل قضية قضية، كاين الهدر المدرسي، علاش؟ مشكل اجتماعي، مشكل مادي، مشكل.. بهاذ الطريقة يمكن لنا نحسنو ونوصلو لواحد النتيجة اللي مهمة.

وشكرا للسيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا للسيد الرئيس.

سوف أبدأ من حيث انتهي السيد المستشار، واش عندنا خلية؟ في الحقيقة أولا هاذ العمل اللي كنقومو به كلو كاملين راه هو يعني يستهدف كذلك محاربة الهدر المدرسي و الرفع من جودة التعلمات، ولكن محاربة الهدر والتكرار هي مشروع من ضمن 25 مشروع اللي كاينة في البرنامج الإستعجالي بالنسبة للتعليم المدرسي، وكل مشروع عندو مسؤول على الصعيد المركزي ومسؤول على الصعيد الجهوي ومسؤول على صعيد الإقليمي، ك اين واحد الشبكة، وكاين مؤشرات لتتبع هذه الظاهرة، وكذلك الإجراءات كلها محددة مبرمجة ومدققة الآن في برامج الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، بطبيعة الحال في البرامج الإقليمية كذلك، إذن كاين مسؤوليات محددة داخل الوزارة.

كذلك فيما يتعلق بالعمل التشاركي، في ا لحقيقة احنا هاذ المسألة ديال المدرسة الجماعاتية مبرمجين 200 مدرسة، وعارفين بالضبط كل نيابة فين كاينة؟ وفين كاين الموقع ديالها؟ يعني إلى بغيتو تتطلعوا على هاذ المعلومات راه هي متوفرة السيد المستشار المحترم، كما أن المقاربة التشاركية هي من المقاربات الأساسية اللي كنشتغلو عليها داخل الوزارة لأن مكنتوقعوش على أن النائب أو لا مدير الأكاديمية هو اللي غادي يحدد بوحدو فين غادي نعملو هاذ المدرسة الجماعاتية، هاذي كيتم بتنسيق مع السلطات المحلية ومع المنتخبين بطبيعة الحال.

كما أننا نراهن على مساهمة هؤلاء في تمويل هاذ ا لمشاريع اللي هي في الحقيقة بان على أنها مكلفة، كنا كنتوقعو على أنها غتكون بشي 8 مليون ديال الدرهم، فإذا به دابا احنا 14 أو 15، والبعض منها ديال الحسيمة 20 مليون ديال الدرهم، يعني كاين واحد التكلفة كبيرة اللي لابد ما نتعاونو من أجل التحمل ديالها.

برنامج "تيسير" متبوع بتقويم مستمر، وهاذ القضية كيتسجل ويمشي إلى تغيب أكثر من 4 أيام في الشهر مكياخدش هاذيك الإعانة اللي هي موجودة داخل البرنامج، وبقى كيعطي نتائج كبيرة، وحنا الآن داخل الحكومة نشتغل من أجل توسيعه، كنفكرو واش يتوسع أفقيا أو عموديا ليشمل كذلك التعليم الإعدادي، إن شاء الله بعد أسابيع قليلة غادي يكون عندنا تصور جاهز وسوف نقتسمه معكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكركم على المساهمة ديالكم في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير التجارة الخارجية حول البرنا مج الحكومي لدعم الصادرات، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد بنيس، عبد الله الغوتي، احماد أبرجي، محمد عبو، محمد قلوبي، من فريق التجمع الدستوري الموحد.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد أحمد بنيس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

طبقا للمقتضيات القانونية، صحيح أن جميع أعضاء الحكومة تحث على تشجيع الصادرات، فباسم فريقي أسائلكم السيد الوزير عن الغلاف المالي الذي خصصته وزارتكم الموقرة لدعم هذه الصادرات، وعن المشاكل التي يعرفها هذا القطاع حاليا.

نفهم من م صطلحات تشجيع الصادرات، أن جميع الصادرات تحظى بنفس الدعم، لكن في الواقع نجد قطاعات تصدير مشجعة حقيقية وقطاعات أخرى لم تحظ بنفس التشجيع، ولا أريد أن أعطي أي مثال لكي لا نخوض في أي مشكل.

ففي الواقع عدة قطاعات مصدرة تعاني من المنافسة الشرسة من عدة بلدان، وتعاني كذلك من التقليص من استهلاك منتوجاتها في العالم نتيجة الأزمة الاقتصادية المعروفة عالميا، إضافة إلى عدم استقرار ثمن العملتين الأساسيتين الأورو والدولار.

فخلافا لبعض القطاعات المصدرة ب العملة الأمريكية كالفوسفاط مثلا أو الصادرات الموجهة للدول العربية، جل صادرات الخواص يصدرون بالعملة الأوروبية، وأن هذه العملة تقلص سعرها بالنسبة للدرهم بحوالي 4% في هذه السنة.

سيدي الوزير، في الوقت الحالي، وأمام منافسين أقوياء مثل الصين، لم تكن الأرباح تغطي بسهولة هذا النقصان، مما ينتج عن هذا النقصان التقليص من أرباح الشركات، إن لم نقل ارتفاع في خسارتها، تقليص المداخيل الجبائية للدولة، التقليص بالنسبة لتغطية الواردات بالصادرات، التقليص في الميزان التجاري، التقليص في ميزانية الدولة، هذه الأشياء تؤدي حتما إلى الاقتراض الداخلي والخارجي وما ينتج عنه من متاعب للدولة حاليا ومستقبلا.

السيد الوزير، لا يمكن للحكومة أن تبقى مغضية الطرف على هذه المشاكل حتى يفوت الأوان، وتصبح الشركات المصدرة في مأزق لا حاجة لبلادنا فيه، لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير التي تزعمون القيام بها لحل هذه المشاكل، لا فيما يخص التعميم الحقيقي لتشجيع الصادرات، ولا فيما يتعلق بالانزلاق الذي عرفته العملة الأوروبية .

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد وزير التجارة الخارجية.

السيد عبد اللطيف معزوز، وزير التجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السادة المستشارين المحترمين.

أود في البداية أن أذكر السادة المستشارين على أن في الأرقام اللي أعطيت لابد أن نشير على أن الصادرات، باستثناء سنة 2009 اللي الكل يعرف الظروف اللي عرفتها هذه السنة على الصعيد الدولي على أن الصادرات المغربية عرفت ارتفاع ابتداء من 2004 حتى 2008 بمعدل 11%، الصادرات ككل وأتكلم عن صادرات البضائع والخدمات، وأن سنة 2010 بدأت كذلك تعرف انتعاشا ملحوظا في الصادرات، باستثناء قطاع النسيج اللي تراجع في 3 أشهر أو 4 أشهر الأولى، واللي الآن البوادر كلها تبش ر بأنه كذلك تيعرف واحد الرجوع للأسواق الدولية.

أما للإجابة عن السؤال بكيفية مباشرة حول الإجراءات، الدولة كانت خصصت واحد الميزانية ديال 500 مليون درهم لتشجيع الصادرات، وهاذ الحصة هاذي تستعمل في شقين، الشق الأول هو التطبيق الإستراتيجية الوطنية لتنمية وإنعاش الصادرات، والشق الثاني يخصص لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

وفي هذا الإطار، لابد أن أذكر بأننا بدأنا في تفعيل هذا العمل منذ سنة 2009، فنعطيكم بعض الدلائل، وإلى بغيتو نعطيكم كذلك القطاعات، فأظن أن كل القطاعات بكل استثناء تستفيد من كل هاذ العمليات وهاذ الإجراءات، لأننا ما عندناش واحد الفرز بين قطاع وآخر، وأن التصدير هو عملية ديال المقاولة، وأن خاص المقاولة تجي باش تستافد، واحنا قمنا بواحد الجولة على الصعيد الوطني بكل جهات وأقاليم المملكة، بحيث أعلنا على كل هاذ التدابير اللي قامت بها الحكومة لتشجيع الصادرات كإستراتيجية، ولكن كذلك للتدابير لمواجهة الأزمة، فغير في آخر دورة قمنا بها في 6 من جهات المملكة، التقينا بأكثر من ألف مقاولة اللي تعرفت على هاذ التدابير، وبالنسبة ل2009 أعطي كمثال قمنا بتنظيم 57 عملية ديال إنعاش الصادرات في الأسواق الدولية مقارنة مع 38 في السنوات السابقة.

كذلك الميزانية التي رصدت لهاذ الشي وصلت لـــ 100 مليون درهم في سنة 2009 و203 مليون درهم في 2010 إذا ما قارناها مع 60 مليون درهم في 2007، و80 مليون درهم في 2008.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد المستشارين في إطا ر التعقيب على الجواب.

المستشار السيد أحمد بنيس:

شكرا السيد الوزير على هذه الأجوبة، غير اللي بغيت نؤكد، السيد الوزير، أنه خصنا نعرفو الفرق بين الصادرات العمومية كالفوسفاط والصادرات في القطاع الخاص، وبالتالي عندما نقول بأن الصادرات ارتفعت بنسبة مئوية ما، يجب الحديث بالضبط، ويجب أن نتحدث عن (le micro économie) وليس عن (macro économie) خاصة.

فيما يتعلق عن تداعيات الأزمة، يمكن لي أن أؤكد للسيد الوزير، وهذا يعرفه، بأن مصاريف الضمان الاجتماعي تحظى بها بعض القطاعات وليس جميع القطاعات، ونؤكد هنا، السيد الوزير، مادة المشماش مثلا في المغرب إلى 2009 كنا نصدر 50 ألف طن سنويا بما يقرب 50 مليون درهم للصادرات، في 2010 صفر بناء على المنافسة الشرسة للصين، هل هناك حل لهذا المثال من الأمثلة التي نذكرها؟

عندما نقول تشجيع الصادرات، السيد الوزير، يجب ألا ندخل في هذا القاموس المبادرات التي تقوم بها جميع الحكومات، حيث إذا قامت بهذه المبادرات جميع الحكومات فلن يبقى لهذه التدابير صفة تشجيعية، التدابير التي نريدها من السيد الوزير ومن الحكومة المغربية هي، أولا، تشجيع الصادرات، مثلا دعم الصادرات التي تحمل علامات مغربية محضة، أي تصدير المواد القابلة للاستهلاك مباشرة بعلامة مغربية، وليس كمواد أولية، لسنا نعني بتشجيع الصادرات هو القيام بحملات إشهارية في الأسواق الخارجية للمواد المغربية عبر الجرائد المختصة أو شاشة التلفزة، تشجيع الصادرات هو تشجيع حقيقي لغزو أسواق جديدة دون الأسواق التاريخية المعروفة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

لما نتكلم عن الصادرات لابد أن نعلم أن الصادرات أولا هي عملية للقطاع الخاص، فالحكومة تشجع وتدرس الأسواق، وتبرمج برامج استسواقية وتسويقية للمنتوجات اللي هي غتكون موجهة للتصدير، المنافسة هي شيء طبيعي، لابد كاين منافسة في السوق كتبقى كيفية مواجهة هذه المنافسة، فالمغرب اليوم واعي من خلال كل البرامج القطاعية اللي قايم بها بالمنافسة اللي عندو في كل قطاع على حدة، راه ذكرت منتوج فلاحي، السيد وزير الفلاحة معنا حاضر، كاين مخطط المغرب الأخضر اللي توجه للقطاعات اللي عندنا فيها واحد التنافسية، وعندنا فيها حضوظ على أننا نقتحمو فيها الأسواق بكيفية ناجحة، ثم جاء مخطط المغرب المصدر تكملة لهذا المخطط وتكملة لمخططات أخرى من الناحية ديال التسويق.

احنا لما كنسوقو معلوم كنسوقو المنتوج المغربي المحض، سواء تعلق الأمر بمنتوج فلاحي أو المنتوج الصناعي أو الخدمات، نحن لا نسوق لمنتوج آخر من غير المنتوج المغربي، فالبرامج اللي قايمين بها هي برامج اللي ما عمر المغرب ما عرفها، يعني لما تتشوف البرامج التسويقية اللي قمنا بها خلال السنتين الأخيرتين فما عمر المغرب ما شهد مثل هذه الترويج للمنتوج ديالو داخل الأسواق، وماشي غير الأسواق التقليدية اللي كتكلم عليها ديال الأورو، بل امشينا لأسواق مثل آسيا، مشينا للصين، مشينا لليابان، فاليوم منتوجات مغربية متواجدة في اليابان، في الولايات المتحدة.

مشينا درنا في دول إفريقية، ما عمر ما كان التسويق بهذه الكيفية في الأسواق الأوربية، ونعطيكم غير كدليل رقمي لهذا ، فالصادرات المغربية الإفريقية كانت كتمثل 5% في 2004، اليوم كتقرب من 10% من الصادرات ديالنا، هذا كيعني على التنويع، الصادرات لأوروبا كانت كتمثل في 2003 أكثر من الثلثين، اليوم ما كتفوتش 56% من الصادرات ديالنا اللي موجهة لأوروبا، هذا كيعني كذلك على أن هناك تنويع في الأسواق.

التنويع كذلك في المنتوجات، فكاين منتوجات جديدة اللي برزت في الصادرات ديالنا، مثل المواد ديال الطائرات، مثل السيارات، مثل كذلك الألبسة، ومثل مواد فلاحية جديدة اللي ماكانش المغرب كيصدرها، اللي من خلال هذه البرامج الجديدة تنوعت المنتوجات الفلاحية ديالنا المصدرة للخارج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول ظاهرة الجفاف الذي تعرفه المناطق الجنوبية، للمستشارين المحترمين السادة: المهدي زركو، البشير أهل احماد، نبيه لحسن، إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، من الفريق التجمع الدستوري الموحد، الكلمة للسيد زركو.

المستشار السيد مهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

رغم أمطار الخير التي عرفتها عدة مناطق من المملكة خلال الشهور الأخيرة، فإن المناطق الجنوبية لم تعرف أي تساقطات مطرية، مما سيؤدي إلى استمرار الجفاف الذي تعرفه أصلا هذه المناطق كظاهرة هيكلية، مما يؤثر خاصة على الفرشة المائية وعلى تربية الماشية، التي تعد العمود الفقري للنشاط الأساسي للفلاحين بهذه الربوع الصحراوية، ومع استمرار الجفاف تعرف الأعلاف ارتفاعا في أثمنتها، مما يؤدي إلى نقل التكلفة على الكساب.

ونؤكد، السيد الوزير المحترم، بأن المشاكل التي تترتب عن الجفاف تنحصر في قلة الأعلاف ونقص الأدوية مع انتشار الأم راض وقلة المياه ونقصها، مما يتطلب توفير شاحنات لنقلها إلى المناطق الأكثر تضررا، مما يفرض العمل على توفير الأعلاف والأدوية للماشية بأثمان جد مناسبة وإيصالها إلى أماكن تواجد الكسابة، ويبقى الأهم هو الماء من خلال نقله بشاحنات صهريجية.

من هنا نسائلكم، السيد ا لوزير، عن الإجراءات الاستعجالية التي ستقوم بها وزارتكم لتوفير الأعلاف والأدوية للماشية والشاحنات الصهريجية لنقل المياه بالمناطق الصحراوية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود التأكيد في البداية على أن الوزارة كتولي عناية خاصة لتربية الماشية بالمناطق الجنوبية بالنظر لضعف التساقطات المطرية اللي تميزت بها، وقد استفادت هذه المناطق خلال السنين الأخيرة من عدة برامج لحماية وإغاثة الماشية، إما في إطار البرامج العامة اللي كتنفذها ال وزارة ولا في إطار برامج خاصة بها.

فيما يخص توفير الأعلاف، استفادت هذه المناطق خلال السنتين الماضيتين على سبيل المثال من دعم وتحمل النقل ديال 432 ألف قنطار من الأعلاف، منها 230 ألف من الأعلاف المركبة، 167 ألف قنطار من الشعير و35 ألف قنطار من الذرة.

على مستوى التأطير الصحي البيطري، تستفيد هذه المناطق كل ستة أشهر وبالمجان من حصص كافية لتغطية حاجياتها من الأدوية البيطرية المضادة للتسممات المعوية والطفيليات الداخلية والخارجية والجدري.

أما على مستوى توريد الماشية، همت الإجراءات بالأساس اقتناء 115 شاحنة صهريجية، وتتحمل مصاريف تشغيلها من جهة وإحداث وإصلاح 1600 نقطة ديال الماء من جهة أخرى.

وخلال الموسم الفلاحي الحالي، تم إعداد برنامج متكامل للحد من آثار ضعف التساقطات اللي عرفتها الجهات الجنوبية الثلاث، بلغت كلفة 50 مليون ديال الدرهم، ويتمحور هذا البرنامج حول توزيع ونقل المواد العلفية ديال 22 مليون ديال الدرهم، تلقيح الماشية 3 مليون ديال الدرهم، اقتناء 9 شاحنات صهريجية ب 10 مليون درهم، تهيئة 10 أحواض سقوية صغيرة ومتوسطة ب 8 مليون درهم، إنشاء وتجهيز 45 نقطة ماء ب 7 مليون درهم، وقد تم إلى غاية 28 يونيو الجاري توزيع 15148 قنطار من الشعير المدعم و 950 قنطار من الأعلاف الأخرى، وكذلك تم تلقيح 246 ألف رأس من الماشية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد المهدي زركو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولا نشكر الحكومة على هذا البرنامج المهم اللي قايمة به، وكذلك نشكر السيد الوزير والوزارة لأن نحن نلمس حقيقة أن هناك تغيير استراتيجي لاسيما في سياسة القرب، لأن الحمد لله الآن الوزارة مفتوحة، وزيارتكم المتواصلة، والنجاح الذي عرفه الإنتاج الفلاحي، هذا دليل قاطع على أن هناك إستراتيجية مهمة، وهي اللي بغينا.

احنا، السيد الوزير، الإشكالية اللي عندنا هي في الجفاف، هاذي سنوات واحنا عندنا الجفاف، فعلا الوزارة قامت ببرامج مهمة، لكن، السيد الوزير، غير كافية، لأن إذا جينا نشوفو أن 52% من التراب الوطني، والأساس الذي تعتمد عليه الساكنة هناك أساس اقتصادي هو تربية الماشية.

احنا، السيد الوزير، بغيناكم تزيدونا من هذه الأعلاف، وتزيدونا من هذه الأدوية، وخصوصا وأن احنا على أبواب الصيف، وتعرفون الحرارة المفرطة اللي تعرفها الأقاليم، بعض المرات ت صل حتى ل 50 وأكثر، وهذا نشاط أساسي.

بغيناكم، السيد الوزير، الله يجازيكم باش يكون عندنا وقت مهم إما نتناقش في اللجنة أو تكون هناك زيارة ميدانية لكم شخصيا، كما عمل السيد الكاتب العام لوزارتكم الله يجازيه، وكان نقاش مثمر وكان تواصل مع السادة المنتخبين والغرف الفلاحية، وهذا كان زيارة مهمة بغيناكم أنتم شخصيا تجيونا للأقاليم الجنوبية أو يكون عندنا نقاش هنا داخل اللجنة باش يكون عندنا الوقت.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

غير اللي بغيت نقول للسيد المستشار المحترم أنه السيد الكاتب العام أنا اللي طلبت منو باش يمشي باش يدور هاذيك الدورة في المناطق الجنوبية، ويشوف أشنو هما الحاجيات ديال السكان فيما يخص المشاكل المرتبطة بالجفاف، والتي تهم بالخصوص الماشية، وم ن بعد ما جاء السيد الكاتب العام ودخل، ففي 48 ساعة عملنا برنامج وذهب في نفس اليوم إلى المناطق الجنوبية اللي هو ديال 52 مليون ديال الدرهم.

احنا الآن في إطار توزيع الشعير المدعم، باقي ما وصلناش لواحد المردودية اللي هي كبيرة، بحيث أنه في وادي الذهب والكويرة يلّ ه وصلنا إلى 33%، وفي كلميم 5%، وفي العيون بوجدور الساقية الحمراء 51%، نحن نتتبع كيفاش هاذ البرنامج غادي يزيد إلى الأمام، إذا كانت فيه حاجيات اللي هي إضافية راه احنا غادي يكون الباب ديالنا مفتوح باش نتناقشو معكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير الفلاحة، موضوعه الإجراءات المتخذة لمساعدة الفلاحين في موسم الحصاد، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، العربي سديد، إسماعيل قيوح، علي قيوح، التجاني حباشيش، للفريق الاستقلالي.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد إسماعيل قيوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أخيتي المستشارة،

من المؤكد أن بلادنا، والحمد لله، تعرف موسما فلاحيا استثنائيا في بعض المناطق لهذه السنة، الشيء الذي يستلزم اتخاذ عدة إجراءات وتدابير من قبل الوزارة الوصية على هذا القطاع من أجل مساعدة الفلاحين على اختلاف درجاتهم، لتمر عملية الحصاد وجمع المنتوج في ظروف ملائمة بالإضافة إلى التسويق.

لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذها الحكومة لهذه السنة من أجل مساعدة الفلاحين في عملي ة الحصاد وتسويق المنتوج؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما جرت العادة اتخذت الوزارة الإجراءات اللازمة لضمان السير العادي لموسم الحصاد، تتمثل في الخصوص في القيام بحملات تحسيسية واسعة لفائدة الفلاحين ومستعملي آلات الحصاد من أجل ضبط هذه الآلة والحد من ضياع المحصول عند الحصاد.

للإشارة فقد بلغت المساحة المحصودة من الحبوب الخريفية إلى حدود منتصف شهر يونيو 2010 ما يفوق 3 مليون هكتار، أي ما يعادل 65% من المساحة الإجمالية المقرر حصدها، أي نفس المستوى المسجل خلال الموسم المنصرم في نفس الفترة.

كذلك كيتم تشجيع الفلاحين على تجهيز الضيعات ديالهم بآلات الحصاد وبآلات جمع التبن وبصوامع تخزين الحبوب على مستوى الضيعات، وذلك عبر إعادة النظر في نسب وأسقف الدعم الممنوح في إطار صندوق التنمية الفلاحية، كتعطى 20% الآن مع السقف ديال 208000 درهم بالنسبة للنظام العام و 30% مع السقف ديال 318000 درهم بالنسبة لنظام التجميع لاقتناء آلات الحصاد، هادي ما كانتش في ال (FDA) من قبل، دابا ولات دخلت، كاين 30% في حدود 36000 درهم للوحدة بالنسبة لآلات جمع التبن، كاين 10% في حدود 3 مليون و200 ألف درهم للوحدة لإنشاء صوامع لتخزين الحبوب.

وقصد توفير الشروط المواتية لضمان تسويق الحبوب في ظروف جيدة، تم اتخاذ عدة تدابير اللي هي تحديد الثمن المرجعي للقمح ال لين عند التسليم للمطاحن، يعني ملي يوصل للمطحنة الثمن يكون 280 درهم للقنطار وحسب الجودة والمرجعية، وهذا شيء جد إيجابي للفلاح اللي كنعرفو بأنه اليوم الثمن يعني إلى كنت غادي نستوردوه وما يكونوش (les droits de douane) راه يمكن يدخل حتى ل 150، 160، 170 درهم للسوق، فهذا واحد (la prime à l'encouragement) يعني واحد التشجيع للفلاح باش يقدر يزاول المهام ديالو ويعاود يرجع بشجاعة في السنة المقبلة.

وكذلك كاين المنح ديال الخزن المحددة في 2 دراهم للقنطار، 15 يوم اللي كتمشي من فاتح يونيو إلى 30 شتنبر، وضمان تنافسية الإنتاج الوطني عبر الرفع من الرسوم الجمركية 135% بالنسبة للقمح اللين و170% بالنسبة للقمح الصلب.

هاذي بعض التدابير اللي اخذاها الحكومة باش تشجع الفلاح باش يدخل موسم الحصاد في مستوى الطموحات ديال بلادنا إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد إسماعيل قيوح:

نشكر السيد الوزير على جوابه القيم، ونشكركم السيد الوزير على المجهودات اللي كتبذلو على القطاع اللي كتشرفو عليه، إلا أنه، السيد الوزير، بالنسبة للدعم اللي قلتو خصو يكون مفرق، يعني جهة كتختلف عن الجهة الأخرى، مثلا بحال سوس ماسة درعة، وكذلك الأقاليم الجنوبية راه الفلاحة ما كيوصلوش حتى 20 قنطار في الهكتار، إلى يمكن الله يخليك باش مستقبلا إن شاء الله وزارة الفلاحة تقوم بواحد التأمين لهاذ الفلاحة، على الأقل إذا حرث وما كاين صابة لقلة المطر وكذلك الجفاف، يضمن غير الزريعة ديالو مع المصاريف ديال الحرث.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد المستشار المحترم، نحن بصدد الدراسة ديال واحد المورد، اللي هو المورد ديال التأمين، لأن الدولة هاذ الشي تنقولوه وتنعادوه راه ماشي الدولة اللي كتفلح، راه الفلاح، والمهنة ديال الفلاح راه فيها واحد المخاطرة، يعني الإنسان يستثمر وكاين الربح ولكن كاين المخاطرة، والمخاطرة تتكون كبيرة شوية في الفلاحة.

فلهذا تيخص باش يكون واحد المنتوج اللي هو منتوج ديال التأمين، اللي يمكن تساهم فيه الدولة بواحد الصفة يعني إيجابية، باش الفلاح يمكن يتشجع وياخذها، وإلى كان قدر الله أنه المردودية ماكانتشاي لسبب من الأسباب، أنه الش ركة ديال التأمين هي اللي غادي ترجع المواد، واحنا في دراسة يعني في طلب العروض دابا ديال البداية ديال إن شاء الله هاذ الدراسة، ملي غادي ناخذو المكتب ديال الخبرات كنتمناو على الله أنه قبل آخر السنة نخرجو واحد (le produit) ديال التأمين اللي هو في المستوى ديال الفلاحة، واللي كيساير مخطط الأخضر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير الفلاحة، موضوعه آثار الفيضانات الأخيرة على الزراعة الخريفية، للمستشارين المحترمين السادة: سعيد التدلاوي، عبد الحميد السعداوي، لح سن بوعود، محمد بورمان، عبد الله أبو زيد، من الفريق الحركي.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

عملت الحكومة خلال هذه السنة برنامج استعجالي لمواجهة آثار الفيضانات التي عرفتها العديد من مناطق المغرب، والتي كلفت الفلاحين خسائر مهمة، ومن بين هذه الإجراءات دعم الفلاحين لتحويل الزراعات الخريفية المتضررة وتعويضها بمزروعات ربيعية.

إلا أن بعض الجهات لم تستطع مباشرة زراعتها بسبب الفيضانات، انطلاقا مما سبق نود أن نسأل، السيد الوزير، على ما يلي : هل هناك برنامج حكومي من أجل التخفيف من الأضرار الناجمة عن الفيضانات؟

السيد الرئيس، الله يجازيكم بخير، نحتفظ بما تبقى من الوقت للتعقيب، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد سبق وأن تدارسنا في جلسة سابقة على مستوى لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية الخسائر اللي خلفتها الفيضانات اللي عرفتها بعض المناطق والإجراءات المتخذة.

وللتذكير، فقد تم وضع برامج خاصة بالمناطق الأكثر تدهورا، تمحورت حسب الحالات في المساهمة في فك العزلة على المناطق المتضررة، إغاثة الماشية، يعني توزيع الشعير والتلقيح، واستبدال الزراعات الضائعة بالزراعات الربيعية واستصلاح التجهيزات الهيدروفلاحية المتضررة.

وبخصوص الزراعة الخريفية على وجه التحديد، فقد كانت منطقة الغرب أكثر تضررا، حيث تم إتلاف حوالي 100 ألف هكتار من هذه الزراعات، ومن أجل مساعدة الفلاحين المتضررين على معاودة نشاطهم الزراعي وإنقاذ الموسم الفلاحي، تم وضع برنامج خاص لاستبدال الزراعات الضائعة بالزراعات الربيعية، وذلك عبر دعم البذور في حدود 91% والأسمدة في 60%، ويتضمن هذا البرنامج ما يخص الذرة 30 ألف هكتار، نوارة الشمس 50 ألف هكتار، الزراعة السكرية 4000 هكتار من الشمندر و 2200 من قصب السكر، والأرز 5000 هكتار، وقد عرف هذا البرنامج إقبالا من طرف الفلاحين، حيث فاقت نسبة إنجاز البرنامج المسطر، خاصة بالنسبة للذرة 137% والأرز 111%.

أما بالنسبة لنوارة الشمس، فقد حالت بعض الإكراهات، كركود المياه بالحقول تعطلات الماء شوية، وارتفاع درجات الحرارة خلال شهر أبريل وانقطاع مرحلي في التزويد بالبذور، واحد الوقت تعطل واحد (le bateau) في طنجة ما دخلشاي، وخلى أنه ما وصلش ذاك الشي في الوقت، دون إنجاز البرنامج المسطر في ظروفه الملائمة.

ولمواجهة هذه الوضعية، أولا يعني تم اتخاذ واحد 2 ديال الإجراءات، الأول كيتمثل في تقليص البرنامج ديال نوارة الشمس ل 20 ألف هكتار، وتعويضه بمساحة إضافية، يعني حبسناه في 20 ألف، ودوزنا 11 ألف و 200 هكتار زايدة خرجت من نوارة الشمس ودازت للذرة، أما الثاني فتمثل في تمكين الفلاحين اللي ما استافدوش من البرنامج ديال 20 ألف هكتار من اقتناء الأسمدة المدعمة ب 60% لاستعمالها عند الدخول الفلاحي المقبل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، يمكن السؤال ديالي غير ما وضحتش السؤال ديالي مزيان لأنني قلت الدعم للزراعات الخريفية كان، وهاد الشي اللي قلتو كلو كنأكدو، أنا اللي قلت من البرنامج اللي طلبت ديال التخفيف من أضرار هاذ الفيضانات، هو ما هي الإجراءات التي ستتكمن منها باش نحدو من هذه الفيضانات؟ وذكرتو على سبيل المثال الغرب، وأنا غادي

نرجع للغرب باش نذكركم أن في القرن 18 تقريبا أو في عهد مولاي الحسن الأول واد سبو كان كيمشيو فيه البواخر، وكانت ورشة ديال بناء السفن وراء مدينة فاس، وهذا اللي جاء في 1920 تقريبا ملي جاء المارشال اليوطي وخلق الميناء ديال مهدية اللي كان اسميتو (le port Lyautey).

ولهذا، هذا علاش أنا جبدت هاذ الهضرة، لأنه كانت كتختلف الآراء، لا العلماء ديال أمريكا ولا العلماء ديال فرنسا، واستقر الرأي على أنه ماشي (le réchauffement climatique) إنما الأمور ديال الفيضانات (c'est un problème cyclique) يعني فلك كيدور وهاد الشي كيرجع، وهاد الشي احنا في المغرب كنعرفوه لأنه من خلال الزوايا المغربية هاد ا لشي كان كيتأرخ، وعلى سبيل الذكر في منتصف القرن 18 الشيخ المعطي محمد الشرقاوي سنة 1766 ميلادية، صاحب كتاب الذخيرة، اللي يتوسل إلى الله في حزب اللطف والفرج، وقال في هذاك الوقت : " إلهي هلكت المواشي والعيال، وهدمت الدور، وانقطعت السبل، وفرت الخلائق من الحواضر إلى البوادي ورؤوس الجبال، وسقطت الحوامل وتبرأت السفاهة من أبنائها والرجال من نسائها، وكثرت الهرج والمرج، وصارت الآبار والعيون بحارا، وامتد الليل خوفا ورهبا وطال " إلخ... علاش بغيت نجبد هذا المقتطف من كتاب الذخيرة لأنه في واحد التاريخ كانت الفيضانات 6 أشهر والماء ليل ونهار، ووقع الهلع والخوف، ما كانتش الإمكانيات اللي كاينة اليوم، أنا راه ما كنحملكش المسؤولية ديال هاد الشي.

كذلك (Claude Allègre) اللي هو معروف، وكان وزير ديال التربية الوطنية منذ سنة 97 إلى سنة 2000 وكتب واحد الكتاب (L'imposture climatique) حتى هو اتفق على أنه (c'est un problème cyclique)، كذلك (Emmanuel Le Roy Ladurie) اللي هو معروف كمؤرخ كبير، واللي كتب حتى هو جوج كتب (L'histoire du climat du moyen âge jusqu'à nos jours 2007)، وعاود ثاني كتب (l'abrégé d'histoire du climat)، و لهذا علاش أنا جبت هاذ الهضرة؟ يعني الحل هو أنه كنعرفو أنه مثلا الغرب كانت فيه متوقع تكون فيه شي 11 أو 12 أو 13 براج تقريبا، ما عنديش رقم صحيح، يمكن لكم تصححوا لي، شحال من براج تصاوب؟

ولكن المشكل اللي كاين، السيد الوزير، وكنتمناو أن هاذ الحكومة، وهذا نداء لـلحكومة، ماشي لكم، ما عندكم مسؤولية، في هاذ الشي أنه إلى استطاعت تحدد المناطق الرطبة اللي الموجودة في المغرب من طنجة إلى الكويرة، وتسطرها في الخريطة بواحد السطر أحمر، وتمنع البناء، راه الفيضان ماشي احنا اللي كنتعداو عليه، راه الفيضان مكيتعداش علينا، احنا اللي كنتعداو عليه، راه الواد كيجيب الرسومة ديالو ويجي يدي بلادو، راه احنا اللي كنمشيو نبنيو في المناطق الرطبة من بعد نقول لك راه الفيضان راه خرج علي، لو كنا حترمنا (les zones humides) راه مغاديش تقع هاذ المشاكل، وكنتمناو أنك تعطيونا الرقم ديال البراجات اللي خصها تكون على سبو حتى منبقاوش نطيحو في هاذ الغلطة، وأن المناطق الأخرى على الأقل في إطار هاذ البرنامج المغرب الأخضر (les zones humides) نحتافظوا بها، وتبقى (l'environnement) للطبيعة، وكذلك باش راه ماشي غير في المغرب اللي كنبنيو في (les zones humides)، احنا كنشوفو الفياضنات في دول أخرى، حتى هما باينين في (les zones humides)، ولكن ماشي هما غلطو حتى احنا نغلطو، نغلطو ونستخلصو من الأغلاط ديالهم والنتيجة باش نكونو نزيدو للقدام.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد المستشار على هاذ التدخل اللي هو يعني جد مهم، اللي بغيت نقول بأنه فعلا الطبيعة كتستعيد للحقوق ديالها، وخا تبني فين ما بغيتي، الطبيعة راها عندها الحقوق ديالها، المشكل ديال ال غرب هو فعلا مشكل كبير لأنه هاذي سنتين والفيضانات، والحقيقة الناس تعذبوا شوية، ولكن الحكومة جات بإجراءات تخفيفية، تخفيفية لان هذا القدر ديال الله، ولكن الحمد لله أنه كاين واحد البراج اللي هو جد مهم اللي هو براج الوحدة، اللي كن على يقين أنه لو ما كانش موجود هذاك البراج، كان يعني المشاكل تكون أكثر وأكثر.

إذن من المسائل التخفيفية اللي خصها تكون، والحذر في السنوات المقبلة وأي مستوى خصو يكون فيه البراج ديال الانخفاض ديال الماء

باش يقدر يستقطب واحد المياه اللي غادي تجي؟ وهذا راه فيه واحد المعادلة، واش غتنقص الماء بزاف وعلى حسب الجو واش غتكون الشتا ولا مغاديش تكون الشتا، كاين معادلة، وكاين (la prise du risque)، ولكن خصها يعني خصها المسايرة ديالها.

ثانيا، كذلك مسائل اللي كتهم تنقية ديال القنوات ديال الصرف والإصلاح ديال التجهيزات الهيدروفلاحية، هذاك (le curage)، والإخوان اللي مشاو معنا للغرب، وشفنا في المناطق بأنه عندهم شيء جد مهم باش متبقاش هذاك يعني (la stagnation) ديال الماء كيكون.. هذا مشاريع ديال تقريبا 300 مليون ديال الدرهم غادي تسالي في 2011 وبدات في 2009 و2010 و2011.

وكذلك الحكومة راه ناوية با ش إن شاء الله عندها مشروع ديال جوج براجات كبار في هاذيك المنطقة باش تخفف من العبء، ولكن كتبقي بأنه هاذ الأمطار اللي طاحت السنة الماضية هي أمطار استثنائية، إلى عقلتو في 2009 قلنا بأنه زعما (année exceptionnelle)، هاذي سنة استثنائية، ولكن 2010 راه طاحت الشتا أكثر من 2009، الحمد لله على الخيرات ديالها رغم أنها جات شوية يعني مجموعة في الوقت وجات معطلة، ولكن الموسم الفلاحي الحمد لله تعتق وكان في المستوى، ونتمناو على الله إن شاء الله أن هاذ الأراضي الفلاحية ديال الغرب تدخل حتى هي في التنمية ديالها ونخرجو من هاذ سلسلة الفيضانات في السنوات المقبلة، ويكون عندنا شي سنة ممطرة على قد القدر إن شاء الله.

السيد رئس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير الفلاحة، موضوعه السقي بالمياه العادمة، للمستشارين المحترمين السادة: عبد القادر قوضاض، عبد الحميد السعداوي، أولعيد الرداد، المهدي عثمون، إبراهيم فضلي، من الفريق الحركي.

الكلمة للسي قوضاض.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا للسيد الرئيس.

السيدة المستشارة والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

بسم الله الرحمن الرحيم،

لم تعد عملية السقي بالمياه العادمة أمرا سريا في سقي بعض الحقول، كما أنها لا تقتصر على البرك المائية الراكدة فحسب، بل الأمر أخطر من ذلك، إذ يلجأ بعض منعدمي الضمير إلى السقي بواسطة مياه الواد الحار المتعفنة، الغير معالجة، في تحد صارخ لمسؤولي حفظ الصحة والفلاحة، مما يشكل خطرا حقيقيا على سلامة وصحة المواطنين جراء عملية السقي هاته، فضلا عن انبعاث الروائح الكريهة، كما أن انتشار البرك المائية التي توسعت خلال هذه السنة بفضل كثرة التساقطات المطرية زادت في انتشار هذه الظاهرة، وعلى سبيل المثال لا الحصر المشكل الحاصل بإقليم جرادة منطقة عين بني مطهر.

هل الحكومة واعية بخطورة هذا الموضوع؟ وما هي الإجراءات التي ستتخذها الحكومة والمصالح المختصة قصد التصدي ومحاربة السقي بواسطة المياه العادمة، حفاظا على صحة المواطنين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعتبر هذا المحيط السقوي ديال رأس العين ببني مطهر من أهم دوائر الري الصغير والمتوسط بالجهة الشرقية، وتتجاوز مساحته 1100 هكتار يتم ريها بالكامل بالمياه الجوفية بواسطة خمس مضخات، يصل صبيبها الإجمالي إلى 720 لتر في الثانية.

ويقوم بتدبير هذا المحيط جمعيتين ديال مستعملي المياه للأغراض الزراعية، ويبلغ طول الشبكة 46 كيلومتر، والشبكة ديال صرف المياه 16 كيلومتر، ويعد الكلأ من أهم المحاصيل الزراعية اللي هي متداولة بالمحيط، حيث تغطي مساحتها تقريبا 80% من المساحة الإجمالية المسقية، مع العلم أن 20% المتبقية تستغل أساسا في إنتاج الحبوب.

في السنوات الأخيرة تنامى عدد المشاكل التي تتوصل بها الجهات المعنية حول ظاهرة تدفق المياه العادمة من قنوات الصرف على الأراضي الفلاحية المجاورة، والسبب هو فتح قنوات لصرف المياه العادمة من طرف البلدية ديال عين بني مطهر، والتي تشكل خطرا حقيقيا على المحاصيل الزراعية المتواجدة وعلى التربة.

وبتاريخ 12 أبريل 2010 قامت لجنة مختصة بمعاينة قناة الصرف ديال المياه وبعض الأراضي المجاورة لهاته القناة، وتعمل محضر الل ي هو موجود، والتدابير المتخذة هي تكليف كل من وكالة الحوض المائي والمكتب الوطني الصالح للشرب ومكتب الدراسات المكلف حاليا بدراسة الصرف الصحي ببلدية عين بني مطهر بإيجاد حلول جذرية للمشكل المطروح، وكذلك تكليف المديرية الإقليمية للفلاحة بوجدة بتنقية قناة صرف مياه الري الخاصة بالمدار السقوي كحل استعجالي للتقليص من الأضرار الناجمة عن انحصار المياه العادمة والأشغال هي على وشك الانتهاء في هذه النقطة الثانية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد قوضاض في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

احنا طرحنا هاذ السؤال أولا لتنبيه الحكومة لخطورة هذه الآفة ديال السقي بهذا النوع من المياه العادمة، لأنه لحد الساعة في الحقيقة لا نعرف الخطورة ديال هذه المواد ديال هذا المنتوج اللي كيتغذى من هذه المياه، ما هي النتائج ديالو على صحة المواطن؟ هذا ضروري كيخص يكون فيه بحث وبحث دقيق لأنه هذا النوع ديال السقي بالمياه العادمة راه مكاينش غير في عين بني مطير، وإنما كاين في الناظور، في وجدة، في بنسليمان، في تطوان، هاذو الأماكن اللي عرفناهم بالتدقيق، ولذا الحكومة لابد كيخص مختصين باش غادي نوقفو لأنه إذا كنا نشكل خطورة على صحة المواطن، راه هذي كيبقى فيها خطر كبير.

ولذا هاذ المشكل ديال عين بني مطهر في الحقيقة، لأنه أنا أشرت لها، لأنه تشكل واحد الخطورة على واحد المنطقة سقوية، كنشكركم الشكر الجزيل على الاهتمام بهاذ الموضوع، لأنه موضوع جد مهم، والناس ديالو كيتشكاو بزاف من هذه الآفة، وهاذ المشكل تسبب من هذه القناة التي قلتو، اللي دايزة، وتطلقت في واحد الأراضي سقوية، وخلقت واحد البلبلة كبيرة.

ولذا احنا مازال ما سمعناش واش كاين، ما هي درجة الخطورة فيما يخص هذه المياه العادمة بالنسبة للصحة ديال المواطن؟ ونستغل هذه الفرصة ونوجه تحية خاصة للسيد عامل صاحب الجلالة على إقليم جرادة، ونطلبو منو باش يتكلف لنا بهاذ الموضوع، يعاونا فيه باش يتحل هذا المشكل، على الأقل ديال عين بني مطهر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

القانون حو ل الماء 10.95 كينص في المادة 84 على أنه يمنع استعمال المياه المستعملة لأغراض فلاحية عندما تكون هذه المياه غير مطابقة للمعايير المحددة بنصوص تنظيمية، وللإشارة فإن القانون 25.08 المتعلق بإحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، أصبح يلزم الفلاح بالتحقق من جودة المياه المستعملة في ري المزروعات.

وبما أن الإشكالية المطروحة كتكمن أساسا في قذف المياه العادمة دون معالجتها، فقد وضعت الحكومة برنامجا وطنيا للتطهي،ر يرمي إلى تخفيض مستوى التلوث بالمياه العادمة بحوالي 50% في أفق 2020، وكيهم هذا البرنامج الذ ي تبلغ تكلفته حوالي 43 مليار درهم تجهيز المدن والمراكز بمحطات معالجة المياه العادمة، ومن المرتقب إنجاز ما يناهز 330 محطة لمعالجة المياه، وهذا مجهود كبير اللي قايمة به حكومة صاحب الجلالة، لأنه هاذ الشي ديال التلوث راه كيمس البيئة وكيمس الفلاحة وكيمس محيطنا، واللي لازم بأنه يجب أن يعالج ويعالج باستثمارات جوهرية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس الموجه إلى السيد وزير الفلاحة، موضوعه تسويق الأسماك المجمدة في السوق الداخلي، للمستشارين المحترمين السادة : يوسف بنجلون، عبد الواحد الشاعر، لحسن بيحديكن، حسن عكاشة، محمد المفيد، من فريق التجمع الدستوري الموحد.

الكلمة للسيد بنجلون.

المستشار السيد يوسف بن جلون:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمون،

السيد الوزير، أنتم تعلمون أنه السوق الوطنية هذه الأيام كتعرف واحد التوافد كبير ديال واحد الكمية مهمة ديال الأسماك المجمدة،

وذلك لأسباب بسيطة، منها أولا مشروع القانون المالي لسنة 2009 تم تخفيض نسبة الجمركية إلى 10% زائد القيمة المضافة بطبيعة الحال لواحد المجموعة ديال المنتجات، وهذا كان إجراء احنا ماشي ضدو، بل بالعكس كان إجراء في محله، لأن هناك نقص في بعض المنتوجات، بزاف ديال المغاربة كيظنو أن المغرب فيه الحوت، ولكن كينساو أن المغرب كيستورد واحد الكمية مهمة ديال المنتوجات السمكية، وخاصة منها المجمد، إذن هذه الأسماك المجمدة عندها جوج الروافد، إما المصطادة من طرف الأسطول أو الأسماك المستوردة من الخارج.

المشكل المطروح اليوم، السيد الوزير، هو أنه الأسماك المستوردة من طرف الخارج لما تصل للنقطة الجمركية، فعلا هي كتستوفي الشروط الجمركية والشروط البيطرية، إلا أنه بعد ذلك أي شركة يمكنها تستورد هاذ المنتوج، ماشي مفروض عليها حاليا أنها تكون تتوفر على واحد المجموعة من الشروط كما هو معمول بها في مجموعة من الدول.

يمكن هناك شرط أولي، هو أنها تتوفر على مخزن اللي فيه الحفاظ على ناقص 18 درجة، ثم بعد ذلك ليس هناك أي قانون أو أي تتبع من التواصل ديال هاذ المنتوج مع المستهلك، وهذا ما يفتح، ا لسيد الوزير، أنه حاليا وكنا طرحنا لكم هذا في سؤال سابق، أنه مجموعة ديال الأسماك المجمدة مهربة، اللي ولات تلج الأسواق المغربية وهذا أخطر بكثير، علاش؟ لأن نظرا للفراغ في ذاك القانون كتجعل أن دخول الأسماك المجمدة اللي هي مهربة خطير وخطير جدا، الطريقة اللي الوحيدة اللي عند (le vétérinaire) اليوم هي (l'étiquette)، خصها تكون فيها العربية واللغة ديال الدولة المستورد منها ذاك المنتوج

إذن هذه وسيلة اللي هي ضعيفة من الناحية ديال المراقبة، إعلان الإدارة الجمركية عندها هنا واحد النسبة مهمة ديال المسؤولية، ولكن من مور ما يدخل ذاك المنتوج، وكيتخلط مع المنتوج الآخر كيصبح من الصعب علينا باش (identifier)، ذاك المنتوج اللي هو قابل للاستهلاك واللي هو غير قابل للاستهلاك.

إذن هنا يطرح في الشمولية ديالو، السيد الوزير، هاذ الإشكالية ديال ترويج هاذ السمك المجمد داخل السوق الوطني خصو واحد المجموعة ديال الشروط، شروط اللي كتبدأ بطبيعة الحال في المراكب، والتي هي تستوفي لحسن الحظ على جميع الشروط، ولكن ملي تتجي من المراكب الوطنية، ملي كنجيو لأسواق بيع السمك، أسواق المكتب الوطني للصيد البحري لا تتوفر على أماكن لبيع الأسماك المجمدة، احنا ما عندناش واحد البنية تحتية مؤهلة للاتجار في الأسماك المجمدة، وبالتالي ملي تتدخل ذاك الأسماك المجمدة إلى السوق يغيب علينا ويستحيل علينا مراقبتها.

هذا من جهة، فيما يتعلق كما قلت، السيد الوزير، الأسماك المستوردة هذا هو أخطر وأخطر بكثير، لأن عملية التتبع تصبح مستحيلة،

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير الإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لابد في البداية الإشارة إلى أن توزيع الأسماك المجمدة بالسوق الداخلي نشاط مقنن، ويتم عبر قنوات للتوزيع مراقبة من قبل المصالح المختصة، غالبا هذا التوزيع ديال هاذ المواد اللي هي مج مدة كتمشي للأسواق التجارية الكبرى، اللي هي عبر نقط البيع التي كتوفر عليها كذلك شركات ووحدات التجميد، وكلها وحدات تتوفر على التجهيزات والمعدات اللازمة للحفاظ على سلامة وجودة المنتوج.

وتخضع الأسماك المجمدة إلى المراقبة في مختلف المراحل من الصيد، مرورا بالتفويغ والتحويل والمراقبة الذاتية إلى التوزيع، دابا اللي صعيب في هاذ الشي ديال المواد المجمدة أنه هاذ الأسماك تجي مجمدة، وتدخل في السوق الوطني، يعني هي منتوج وطني قبل ما نتكلمو على الاستيراد، ما يبقاش مجمد ويخرج ويتباع في ظروف صحية ماشي في المستوى، وهاذ الشيء يقع بالخصوص في شهر رمضان، ولكن كيدوز على واحد لما كيكون الاستهلاك طالع، وكيدوز على مسالك غير منظمة ومصالح المكتب الوطني للسلامة الصحية تحاربه وستحاربه بكثرة في المستقبل.

ادبا فيما يخص الاستيراد، الناس اللي كيجيبوا السلعة ديال الأسماك المجمدة من الخارج با ش تستهلك في السوق الداخلي، فهذا نقاش، إذا كان واحد يعني راه كيطبق عليهم نفس القانون، خصهم يبيعوا للناس اللي عندهم يعني (Les équipements) اللي هما فيهم التبريد، باش يبقى هذاك المنتوج صالح للاستهلاك.

المشكل اللي كيتطرح هو كيفية تنظيم هاذ الاستيراد، احنا متفقين، وهاذ الشي راه طرحناه في هذه الغرفة الموقرة وفي اللجنة ديال الفلاحة بأنه هاذ الشي راه حتى هو نفس الإشكالية ديال (le mariage) راه كذلك (le statut) ديال (les importateurs) إذا بغيتو نتناقشو عليه، نتناقشو عليه باش يكون مقنن ويكونوا استثمارات ماشي اللي جا يجيب الحوت من الخارج، اللي بغا يجيب الحوت خصو يكون عندو إمكانيات ديال التبريد باش يعطيه في أحسن الظروف، وكيظهر لي بأنه هاذ الشي خاصو يكون فيه واحد الشراكة مع الفاعلين باش نمشيو بسرعة في هاذ التقنين الجديد إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

شكرا السيد الوزير على الوضوح في الجواب ديالك، ما عندنا حتى شي شك، السيد الوزير، في الجرأة اللي لمسناها فيك خلال هذه الحقبة اللي توليتيو فيها المنصب ديال وزارة الفلاحة والصيد البحري، وفعلا كان هناك إنتاج وافر لواحد المجموعة ديال القوانين اللي كتاخذ بعين الاعتبار هذه الحيثيات.

المشكل اللي مطروح، وكما جاء في الجواب ديالكم، وأنا كنشكركم على الصراحة ديالكم، السيد الوزير، هو اليوم جات واحد الشركة ودخلت واحد الكاميو ديال الحوت (congelé) من الديوانة، ملي كيدخل من الديوانة وكيدوز (la procédure) ديال (la douane) و(le service vétérinaire)، كلشي كيعمل شغلو مزيان، ولكن ملي كيدخل وكيمشي، راه ما كاينش شي قانون كيمكن ذاك السيد اللي كيدخل ذاك الحوت يقول لو فين ماشي به، يمكن كأول نقطة (premier contact) يمكن الطبيب (le vétérinaire exige)، يقول لو خصك تديروا في (un stockage) ديال 18- درجة، لكن ما بعد ذلك عمليات التتبع كتصبح منعدمة، وهنا كتكمن الخطورة، كيمكن لذاك الحوت يخرج يتوصل يمشي في سلسلة ديال البيع اللي غير هي قانونية، وكاين كميات مهمة نعطيك أرقام مثلا غير في واحد النوع ديال السمك (faux calamar) في 2007 دخلت 986 طن، في 2008 1500 طن، في 2009 راه احنا ماشين ل 2500 طن.

إذن هناك كميات ضخمة، السلمون بغيتي نعطيك الإحصائيات ديالو، كاين كميات هائلة اللي كتدخل، إذن وبالتالي ما يم كنش اليوم المغرب يوصل لهذا المستوى هذا، واللي احنا المواد ديالنا ملي كتولج الأسواق الخارجية عندنا واحد المجموعة ديال الشروط اللي هي دراكونية، تجي اليوم منتوجات ولا يجي أي واحد ويدخلها، يدوز الديوانة مزيان، يدوز (le service vétérinaire) مزيان، وما بعد ذلك راه ذاك (le produit) عندو 24 شهر ديال الحياة ديالو، ذاك 24 شهر هذا من الناحية القانونية، أما من الناحية ديال التهريب هذاك شيء أخطر، لأن في هذه الظروف كيدخل (le circuit parallèle) مع (le circuit) اللي هو قانوني وكيوقع الخلط، أش كيستغل؟ كيستغل هذا الفراغ ديال هاذ الترسانة القانونية.

وهنا أضم صوتي لصوتك، السيد الوزير، وكنقول فعلا حان الوقت باش يكون (un statut de marieur clair) في المغرب و (un statut d'importateur clair)، (le marieur) اللي كان بين أيدينا مع كامل الأسف لا يلبي الحاجيات ديال هاذ الشي القانون، أنت درسته معنا، وتوصلنا لقناعة أنه مازال خاص التوسع فيه كبنية أساسية، كترسانة قانونية كبداية وانطلاقة يمكن، ولكن كوثيقة وكقانون يمكن يتعمل به غير ممكن، لأن الشروط ديال السمك المجمد ديال واحد (l'importateur) خصو واحد المجموعة ديال المعايير وواحد المجموعة ديال الخاصيات، كيف كيتفرض على المغرب كمصدر نحو أسواق خارجية، كذلك ومثال احنا الأسواق ديالنا والمستهلك ديالنا خصو يتمتع بذاك الشروط ويتمتع بذاك الظروف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

اسمح لي، السيد الرئيس، أنا في التعقيب ديالي بغيت نقول بأنه مكاينش فراغ قانوني، لأنه جا القانون ديال السلامة الصحية، واللي غطى على هذا الفراغ، واللي فيه القانون كيقول بأن كل مادة اللي كتستهلك، واللي فيها إشكالية لا ديال التخزين ولا كيفاش عرضتها، ولا في السلامة الصحية ديالها، يمكن يعاقب عليها صاحبها ومن استوردها، هاذ الشي كاين في القانون ديال السلامة الصحية اللي خاص هو العمل الميداني ديال المراقبة يكون.

دبا القضية ديال التقنين، لأن التقنين هو خصنا نديرو القوانين اللي خصها تعمل باش نحافظو على هاذ الإطار، ونحافظو على هاذ السكتور ديال الصيد باش اللي مع الأسف أنه زعما كيكونوا مصالح، وهاذ الشي شيء عادي، ماشي مشتركة وتتكون بعض الخطرات متنافية وهذا، ولكن اللي كيهم أنه المستهلكك خصنا نحافظو على السلامة ديالو، وخصنا نخرجو بالقوانين ونتعاونو على هاذ القوانين لأنه راه في صالح الجميع وخصنا نزيدو بها للأمام إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال السادس الموجه للسيد وزير الفلاحة، موضوعه مواصلة إصلاح الهياكل العقارية، للمستشارين المحترمين السادة: خليد الإبراهيمي، محمد بن الشايب، ناجي فخاري، محمد كريمن، محمد بنزيدية، من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد ناجي فخاري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

تعتبر الفلاحة العمود الفقري للدورة الاقتصادية بب لادنا، وذلك لمساهمتها في الناتج الداخلي الخام، ذلك نظرا لعدد العمال الذين يشتغلون في هذا القطاع الحيوي باعتباره مصدر رزقهم الوحيد، وكذا بالنظر للدور الذي يلعبه في تأمين الأمن الغذائي.

ومع ذلك نلاحظ أن هذا القطاع لازال بعيدا عن تحقيق الأهداف المتوخاة منه، خاصة فيما يتعلق بتحسين مداخيل الفلاحين المتوسطين والصغار على الخصوص، وكذا مساهمته المتوسطة في تأمين الأمن الغذائي، حيث لازالت بلادنا تستورد الحبوب والقطاني والزيوت والسكر وغيرها من مواد الاستهلاك.

وهذا راجع بالأساس إلى عوامل عدة، منها على الخصوص رؤية واضحة المعالم أو إستراتيجية محددة تضمن للقطاع الأولوية التي يستحقها لكي تتم مواصلة التصفية الشاملة للوضعية القانونية والإدارية لقطاع الإصلاح الزراعي، وذلك بالعمل على معالجة جميع الملفات العالقة المتبقية الخاصة بالنزاعات الناجمة عن عمليات استرجاع الأراضي ومتابعة تمليك أراضي الجموع وحل النزاعات بين أصحابها، وبالتالي المساهمة في الإنتاج الوطني.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تنوي الوزارة القيام بها من أجل تحسين الهياكل العقارية وتنمية المناطق البورية حتى يتمكن أصحابها من استثمارها؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تسعى الوزارة بتنسيق مع القطاعات الأخرى المعنية إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لمعالجتها في إطار إستراتيجية تهدف إلى ضمان حق الملكية وتوحيد الأنظمة العقارية وإزالة العوائق التي تحول دون تداول العقار.

وتتركز هذه الإجراءات اللي منها ما أنجز ومنها اللي هو في طور الإنجاز والتحضير على تحيين مقتضيات الظهير الشريف ديال 12 غشت 1913 المتعلق بالتحفيظ العقاري، تعميم عملية التحفيظ العقاري وتوسيع عملية التحفيظ الجماعي، مواصلة عملية تمليك الأراضي الجماعية بدوائر الر ي ودراسة إمكانية تمديد هاذ الإجراء إلى الأراضي الزراعية بالمناطق البورية.

وقد تم في هذا الإطار نشر لوائح ذوي الحقوق بالنسبة لفائدة 284 جماعة سلالية من أصل 566 جماعة معنية، وكاين المتابعة ديال عملية تصفية الوضعية القانونية للأراضي اللي تم توزيعها، سواء في نطاق الإصلاح الزراعي أو قبل هذا النظام، حيث تمت لحد الآن تسوية وضعية 83% من القطع الموزعة، وتنفيذ مخطط هيكلة الأراضي اللي كتشرف عليه شركتي صوديا وصوجيطا، حيث تم إنجاز الشطرين الأول والثاني على مساحة 80 ألف هكتار، كما أعطيت الانطلاقة للشطر الثالث من هذه الع ملية في 21 ألف هكتار باش تصايب لهم الحالة القانونية ديالهم.

وكاين السعي إلى تسريع وتيرة تسوية المنازعات الناجمة عن تطبيق القوانين المتعلقة باسترجاع الأراضي من الأجانب، حيث قامت اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بذلك بالموافقة على حوالي 129000 هكتار من أصل 158000 هكتار أي ما يعادل 82%، والشروع

في تحضير مشروع قانون متعلق بتدبير الملكيات المشاعة بهدف تحسين طرق الاستغلال وتكثيف الإنتاج الفلاحي لهذه الملكيات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد ناجي فخاري:

نشكركم السيد الوزير على هذه التوضيحات، ونحن لا نشك في المجهودات التي تبذلها الحكومة في إطار هذه المجموعة من الأرقام التي وضحتم لنا.

ولكن، السيد الوزير، اللي نؤكد عليه في الفريق الاستقلالي هو مساعدة الفلاحين لضمان حق الملكية، تسوية الوضعية بالنسبة للأراضي لكي يلجؤوا لمسطرة التحفيظ للحد من مشاكل النزاعات، السيد الوزير، تمليك أراضي الجموع لأن البيع والشراء في الطريق غير القانوني مجرد مصادقة على الإمضاء، وبهذا تحرم الحكومة من مداخيل التسجيل والتحفيظ التي تدعم بها الفلاح، يعني هاذ الأموال التي تحرم منها الحكومة راه تدعم بها الفلاح، وكذلك الحماية بالنسبة لحقوق التعاونيات للملكيات في توسيع المدارات الحضرية، لأنه في إطار هذا التوسيع يتم بيع الممتلكات أو الأراضي الفلاحية بأثمنة بخسة، فيجب الحفاظ على هاذ العقارات للفلاحة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

نحن متفقين، لأنه الأرض وباش يكون عندها القيمة ديالها خاص يكون عندها الرسم (le titre) ديالها، وبأنه خصنا نسهلو هاذ المأمورية، بقات لنا في هاذ الشي ديال الإصلاح الزراعي، تقريبا في 20008 خمسة ديال (les lots)، 4000 اللي هي تفضات، يعني 25% تحلوا المشاكل ديالها، والشي الآخر نحن ننتظر، لأنه باش يتعطاوهم (les mains levées) ويقدرو ياخذوا (les titres) ديالهم، خصهم يخلصوا الضرائب ديالهم ويخلصوا القرض الفلاحي ويخلصوا (les coopératives)، ملي كيجيبوا (la main levée) كلهم كنصايبو لهم، حتى أنه هاذ القرار كان من قبل كيوقعو الوزير، ولى كيوقعو المدير، يعني ولى شيء عادي أنه نحسنو المسطرة.

واحنا أكثر من هذا، احنا دابا كاين بعض الأراضي اللي هي كيكون واحد المنطقة كبيرة فيها السيد عندو الأرض ديالو ما فيها حتى مشكل واحد، واحد (le titre) واحد (la parcelle) ما عندو فيها إشكال، ولكن في الأراضي الأخرى داخل بالشياع مع ناس آخرين فيها إشكال، وكيتمنع التحفيظ على المنطقة كلها بما فيه ديالو، وهاذي حتى احنا كنكاتبو الوزارات المعنية، وكنقولو يجب علينا أن نشجع هاذ الشي ديال (les titres)، لأنه هاذ الشي غادي يجيب ضمانات، وغادي يخلي الفلاحة ديالنا تنظم إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع والأخير الموجه إلى السيد وزير الفلاحة، موضوعه التلاعبات التي يعرفها الدقيق المدعم من حيث التوزيع والأثمنة، الكلمة لأحد السادة المستشارين أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد علال عزيوني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أخيتي المستشارة،

تعرف مادة الدقيق المدعم والتي ترصد لها الدولة ميزانية مهمة، سواء على مستوى التوزيع أو الأثمنة أو الجودة، عدة مشاكل في العديد من المناطق المغربية، فبالإضافة إلى طريقة التوزيع على أساس خريطة الفقر، والتي تطرح عدة مشاكل، فهناك مشاكل أخرى مرتبطة بالجودة، حيث أنه رديء، ورائحته سزمة، ويصعب طهيه، وهو ما يخلق استياء كبير في صفوف السكان المستفيدين من الدقيق المدعم.

من هذا المنطلق، نود، السيد الوزير، مساءلتكم عن التدابير التي ستتخذونها لمعالجة هذه المشاكل وحماية المواطنين وتحقيق المقاصد النبيلة للدولة من وراء دعم الدقيق الذي ترصد له ميزانية مهمة من صندوق الموازنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالفعل، وكما ورد هذا في سؤالكم، عمدت الحكومة منذ سنة 2008 إلى إعادة توزيع حصص الدقيق المدعم على مختلف العمالات والأقاليم استنادا إلى خريطة الفقر التي أعدتها المندوبية السامية للتخطيط والنتائج الأولية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كما تم إلزام المطاحن الصناعية بإشهار الثمن على الأكياس ابتداء من فاتح أكتوبر 2008 مما ساهم إلى حد كبير في احترام ثمن البيع المحدد في 200 درهم للقنطار.

وحسب القوانين المعمول بها، تقوم الإدارات المعنية كل واحدة حسب اختصاصاتها بعدة تدخلات ميدانية، تهدف إلى التأكد من إنتاج الدقيق المدعم وتوجيهه إلى المناطق المستهدفة بالكميات المحددة سلفا، ومراقبة جودته وأثمنة صرفه، وفي حالة ملاحظة تجاوزات وخروقات، كتقوم هذه المصالح باتخاذ الإجراءات الجزرية المنصوص عليها في القوانين.

أما مراقبة جودة الدقيق فتتم على مستوى المطاحن الصناعية عبر مراقبة مستمرة ومنتظمة من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، بمساهمة مصالح المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، وعلى مستوى التجار من طرف مصالح المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وعلى ضوء نتائج التحاليل ديال المختبرات المعتمدة كتقوم مصالح هذا المكتب بتحرير محاضر ومخالفات وإرسالها على المحاكم المعنية بالأمر.

خلال سنة 2009، على سبيل المثال، تم أخذ 1420 عينة من مجموع التراب الوطني، أسفرت عن تحرير 1220 محضر مخالفة ديال الجودة، للإشارة فإن الإدارات المعنية منكبة حاليا على إصلاح نظام توزيع الدقيق المدعم لإيجاد حل شمولي قصد الحد من السلبيات اللي كيعرفها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الوزير المحترم.

فعلا جوابكم، السيد الوزير، كافي ويجيب عن سؤالنا، ولكن في النهاية تنتفقو، السيد الوزير، ملي تتجيو بإصلاحات جديدة، هذا شيء نصفق له، لأن المهم عند حزبنا الأصالة والمعاصرة أن ما وقع قبل ما تجيو إلى هذا القطاع، واللي هو باقي المحاكم تتعرفوا ما تنبغيوش باش تعاود، والشي اللي تنتمناوه أن هذه المادة الضرورية تصل إلى أصحاب المدخول المحدود، وذيك الشريحة اللي هي تنتظره، تتعرفوا بأن منو في بعض المحلات تتصاوب الحلوى، منو يقدار منو الخبز وتنعرفو هذا شيء صعب، ولكن عندنا فيكم الثقة بأن هذه المادة الضرورية توصل – اللي هي الرغبة ديالنا– لمن هم في حاجة إليها.

احنا نواكبكم في الإجراءات ديالكم لأننا عندنا فيكم الثقة أنتم باش هاذ الرغبة ديالنا تتحقق، وإلى كانت شي فيها مسائل اللي ما يمكنش لها تتحقق، نحن نقترح عليكم باش ميبقاش هاذ الشي دائما أحاديث المجالس، هذه الأموال تعطى مباشرة للناس اللي هم في حاجة إليها، متيمكنش، السيد الوزير، كنعرف المجهودات التي تبذلها أنتما في هذا الميدان، ولكن ما يمكناش لنا نقولو بأنه هاذ الدقيق راه متيلحقشاي للناس اللي هما محتاجين إليه، ويكفيكم، السيد الوزير، حتى النخالة آش عاملة بالأثمنة ديالها، وأشنا هي المشاكل اللي خالقة، وأنتم أبناء فلاح وفلاحة، تتعرفوا غير النخالة آش عاملة لنا من مشاكل.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو فعلا نحن متفقين على جوج أو ثلاثة نقط اللي هي مهمة، أنه الدعم خصو يكون مستهدف، ويوصل اللي كيستحقو، ولهذا هناك برنامج حكومي في طور الإعداد، راه الحكومة تتوجدو إن شاء الله، وغادي تجيبو للوجود، وكيظهر لي أنه هو الحل يعني النهائي لهذه الإشكالية، وفي انتظار ذلك يجب المراقبة والمراقبة، ثم المراقبة الميدانية حتى يصل هذا الدعم لمن يستحقه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وشكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

نتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، وموضوعه نتائج الحوار الاجتماعي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الله عطاش، عبد الإله حلوطي، محمد رماش، من مجموعة الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

الإخوة المستشارين،

الأخت المستشارة،

يعتبر الحوار الاجتماعي من الآليات التشاركية الناجعة بين المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية والحكومة، استطاعت الشغيلة عموما خلاله كسب جملة من المطالب المادية والمعنوية، لكن في ظل غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وانهيار القدرة الشرائية للمواطن ومحدودية الأجر والراتب، جعلت المركزيات النقابية، ومن ضمنها الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، تواكب الحوار بكل الوسائل المشروعة المطلوبة، وتحث الحكومة على الإصلاحات الضرورية والجذرية كإصلاح منظومة الأجور وصناديق التقاعد ونظام الترقي، مع حث الحكومة على ضرورة إدراج الترقية الاستثنائية منذ 2003 إلى الآن، والزيادة في الأجور كنقطتين أساسيتين لمعالجة هذه الاختلالات البنيوية التي تمس مباشرة قدرة الشغيلة في جانبها المادي والاجتماعي.

إن المراحل التي مر بها الحوار الاجتماعي في دوراته وجولاته الأخيرة، سجلت في نظر مجموعتنا البرلمانية ما يلي:

- اختلال بمنهجية ومأسسة الحوار؛
- انفراد الحكومة بالقرارات الواجب أن تكون تشاركية؛
- عدم استعداد الطرف الحكومي إدراج بعض النقط ضمن أجندتها الحوارية، وأعني تكرارا وتأكيدا الترقية الاستثنائية والزيادة في الأجور.

من هذا المنطلق نسائلكم، السيد الوزير، عن مآلات الحوار الاجتماعي الأخير بلجنتيه القطاع الخاص والعام؟ وهل العرض الحكومي استجاب فعليا وأساسيا للقضية الملحة التي هي بالطبع انتظارات الشغيلة؟ وهل المنهجية والإجراءات المعتمدة الآن والنفس الذي تدور به عجلة الحوار كفيلة بأن تساهم في تحقيق سلم اجتماعي حقيقي؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد جمال أغماني، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيدة المستشارة،

جوابا على السؤال اللي تفضل وطرحته المجموعة النيابية الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، يجب الإشارة 98-99 لأول مرة هناك المأسسة ديال الحوار الاجتماعي في جولتين، لن أتدخل في التفاصيل لأنه من الصعب أن نقولها كاملة، ذكرتم الجانب ديال الحماية الاجتماعية، جولات الحوار الاجتماعي سمحت بتحقيق العديد من المكتسبات الأساسية، غادي نسردها: قرار توسيع سلة العلاجات ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، اللي كان يصرف فقط غير العلاجات الأساسية، توسيع سلة العلاجات تطلب سنة 2010 مليار و600 مليون درهم، غادي نضيف أن التكلفة مثلا ديال الحوار الاجتماعي ككل ما بين 98/2008/2009 هي 19 مليار درهم فقط في القطاع العام، دون احتساب القطاع الخاص، أي دون احتساب دور الصناديق الاجتماعية، دور الصناديق كذلك ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، دون احتساب الزيادة في الحد الأدنى للأجر ديال 10%.

يجب أن نكون في العالم والعالم اليوم مفتوح، المغرب لم يدخل في منطق التخفيض من الأجور، ما يقع في العالم بأسره في الدول كلها المتقدمة وقع هذا، التكلفة ديال الترقية الاستثنائية يجب القول شحال

التكلفة ديالها؟ 15 مليار درهم، هل إمكانياتنا اليوم قادرة على هذا الموضوع؟

أظن نحن في واحد جلسات الحوار اللي مستمرة، اليوم الجلسات الأخيرة ديال الحوار الاجتماعي في القطاع الخا ص على سبيل المثال أفضت إلى توافقات كتهم إقرار التعويض عن فقدان الشغل، هذا مهم بالنسبة لبدلنا، أحيل على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين اللي اختاروا أنهم البقاء داخل جولات الحوار الاجتماعي، واللي ساهموا في إنضاج الآن الشروط ديال السيناريوهات لتفعيل هاذ الإجراء.

ما نساوش أننا مرينا من ظرفية أزمة، ولازالت الحمد الله بداية سنة 2010 هناك الآن مؤشرات إيجابية في قطاع النسيج الذي بدأ يسترجع عافيته، لكن لو لم تكن الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها الدولة برسم سنة 2009 لدعم القطاع ديال النسيج والقطاعات المتضررة الأخرى لفقدنا أكثر من 112 ألف منصب شغل، تم إنقاذها بفضل التدخل ديال دعم الدولة اللي فات تقريبا نصف مليار درهم ديال الدعم.

بالنسبة للإجراءات الأخرى اللي مطروحة، كاين جوانب تشريعية اللي مطروحة في الحوار اللي كاين أشياء التي تم إنضاجها، وكاين أشياء التي لازلنا ننتظر نحن كحكومة رأي الشركاء الاجتماعيين فيها، كل ما يتعلق بقانون النقابات مثلا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد الإله حلوطي:

شكرا السيد الوزير.

بالطبع يعني كمجموعة ديال الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لابد أن ننوه بالمجهودات التي تبذلها الحكومة، والمجهودات التي يبذلها السيد الوزير، ونقول بأنه المجهودات التي بذلت على مستوى الحوار الاجتماعي هي مجهودات مقدرة، ونحن نعتبر وكنا نعتبر لسنا وحدنا وإنما مع باقي المكونات النقابية الأخرى بأن ذلك غير كاف.

ولذلك، السيد الوزير، عندما تتكلمون عن مأسسة الحوار الاجتماعي نحن نعتبر بأن المأسسة بالطريقة التي نهجتها الحكومة لحد الآن نعتبر بأنها قضت على الحوار الاجتماعي، مضى زمن مع كامل الأسف الذي كان المجتمع المغ ربي ينتظر نتائج الحوار الاجتماعي، ويجتمع الفرقاء مع الحكومة في جلسة قد تمتد ليومين أو 3 أو أسبوع ثم بعد ذلك يخرج اتفاق مشترك بين الحكومة وبين النقابات في القطاع.

الآن نحن في إطار مأسسة الحوار الاجتماعي، لا زلنا لحد الآن، منذ بداية الحكومة الحالية إلى اليوم لم نجد اتفاقا موقعا بين الفرقاء الاجتماعيين وبين الحكومة، ولذلك السيد الوزير نعتبر بأن كل ما تكلمتم عنه من مجهودات من طرف الحكومة، اعتبرنا بأنها كانت قرارات للحكومة لوحدها، و لم تشاركها في ذلك النقابات، و لم توقع معها، باعتبار أننا كنا نطالب بأحسن من ذلك.

فيما يتعلق بالمناطق النائية والصعبة، السيد الوزير، لحد الآن لازال الملف يراوح مكانه، ولازالت المعايير لم تحدد لحد الآن، مع أن التعويض قد حدد له الاستفادة ابتداء من شتنبر 2009، لحد الآن لازال رغم صدور المنشور ديال القطاعات العامة فيما يتعلق بالسلم من 1 إلى 4، مازال الملف لم يحل، مازال عندنا مشاكل في الجماعات المحلية، والتي فيها احتقانات وإضرابات لحد الآن، السيد الوزير.

التعويض عن فقدان الشغل كذلك، السيد الوزير، لحد الآن لم يحسم، وبالتالي نعتبر بأن الحوار لحد الآن لم يصل إلى نتائج، وهذا نرجعه أساسا إلى الطريقة التي يدبر بها الحوار الاجتماعي طريقة لا نرى بأن الحكومة تريد أن تصل فيها إلى نتائج وإلى توافقات بينها وبين باقي الفرقاء الاجتماعيين، ولذلك السيد الوزير نعتبر بأن هذا الأسلوب ينبغي أن تراجع الحكومة هذه الطريقة وهذا الأسلوب وفي موضوع مأسسة الحوار الاجتماعي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

بطبيعة الحال النقابات السيد المستشار المحترم تقوم بدورها، والدور الأساسي ديالها هو التأطير والتعبير على المطالب، اللي يمكن لي نقول لك أننا كنتفهموها عن آخره، ولكن كيخصنا المجهوادت التي تبذل، وذكرتي محاضر موقعة، عندنا محاضر موقعة مع 4 مركزيات نقابية، ما عندناش مع خمس مركزيات، عندنا مع أربع مركزيات نقابية حول جدول أعمال كامل، تتعرفوا هاذ الشي السيد المستشار، ما وصلناش

لتوقيع محا ضر، وما كاين لاش ندخلو في التفاصيل، لماذا؟ احنا كنتفهمو، وغادي تظل هذه الحكومة تتفهم الظروف ديال كل مركزية نقابية على حدة.

لكن في نفس الوقت نبغي نؤكد بالنسبة اللي قلتي على التعويض عن فقدان الشغل، كان هناك سيناريو يتم تدارسه، الطلب ديال المركزية النقابية السيد الوزير الأول كانت استجابة ديال المساهمة ديال الدولة في التمويل، لهذا رجعنا للحوار الاجتماعي من جديد، وخلال الجولة ديال يونيو تم تقديم جميع المركزيات النقابية التي حضرت في لجنة القطاع الخاص، والإتحاد العام لمقاولات المغرب، تم التقدم بسيناريو اللي تيرتيئيوه، واليوم برمج في أول اجتماع ديال لجنة الدراسات والتسيير ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

نحن لا نتخذ قرارات، نستشير، عندنا في الأيام المقبلة المجلس الحكومي معروض عليه القانون ديال التعويض على حوادث الشغل، عندنا ملفات أخرى منتظر خصنا نتدارسها، أكيد وهاذي من الشيم ديال المغرب الحوار يتطلب الوقت، لو كنا كنقررو لوحدنا كون مجموعة ديال النصوص كانت تدوز، ولكن ثمن الديمقراطية يقتضي الاستشارة ويقتضي كذلك واحد التفهم ديال مطالب الشركاء وإكراهات الجميع، شركاء اجتماعيين وكذلك اقتصاديين، إلى غير ذلك.

نبغي نؤكد كذلك على الدور الأساسي بالنسبة لنا كحكومة ديال المركزيات النقابية، الدور التأطيري والدور المسؤول ديالها ودورها في الحوار الاجتماعي وليس إغلاق الباب، يجب الحضور، ويجب المساهمة وإبداء الرأي، نختلف وسنتفق، والجميع أظن عندو عناصر التقدير، تعلق الأمر بالظرفية، تعلق الأمر بالمخططات التي تتطلب تمويلات إضافية لخلق مناصب شغل إضافية، وتنظن هذا هو التوجه اليوم الدولي ديال منظمة العمل الدولية في ظل الأزمة، هو المزيد من خلق مناصب الشغل وتعزيز الحماية الاجتماعية، وهذه مناسبة باش نخبر مجلسكم الموقر الضمان الاجتماعي اللي كان كيأمن في المغرب فقط مليون و 800 ألف سنة 2006، انتقلنا سنة 2009 إلى 2 مليون و 200 ألف مؤمن ومؤمنّة، وهدفنا سنة 2010 الوصول إلى 2 مليون و 600 ألف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، موضوعه مآل وضعية مجموعة المهندسين المكلفين بتفتيش الشغل ومصير تعويضاتهم عن مصاريف الجولات التي يقومون بها أثناء مزاولتهم لمهامهم بالمؤسسات الخاضعة لقانون الشغل، للسيدات والسادة المستشارين المحترمين: خديجة الزومي، النعم ميارة، عبد السلام اللبار، كافي الشراط، عبد العزيز العزابي، من الفريق الاستقلالي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

السيدة المستشارة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إن مجموعة من المهندسين المكلفين بتفتيش الشغل في مجال الصحة والسلامة المهنية والعاملين بوزارتكم لم تسو وضعيتهم المتعلقة بتعويضاتهم المشروعة عن مصاريف الجولات التي يقومون بها أثناء مزاولتهم لمهامهم بالمؤسسات الخاضعة لقانون الشغل، وذلك عملا بالمقتضيات الواردة في المادة 535 من القانون رقم 65/95 والمتعلق بمدونة الشغل، والتي تمتد بموجبه الأحكام المتعلقة بصلاحيات والتزامات الأعوان المكلفين بتفتيش الشغل إلى المهندسين المكلفين بالتفتيش في مجال الصحة والسلامة المهنية.

السيد الوزير، لا يخفى عليكم أنه منذ سنة 2008 تم انتقاء هذه المجموعة من المهندسين، وتم إخضاعهم إ لى دورتين تكوينيتين في مجال الصحة والسلامة المهنية، وكذلك تم تعيينهم منذ يوليوز 2008 في مختلف المصالح الخارجية لوزارتكم بعد أدائهم لليمين القانوني واستلامهم لبطاقاتهم المهنية.

وقد بادرت هذه المجموعة طبعا بعملها بكل إخلاص ومسؤولية، وبالرغم من الصعاب الجسام وانعدام الوسائل التقنية واللوجستيكية، والتي وعدتم بها دون أن يتوصلوا بها، وفي العديد من المناسبات تساءلنا عن هذه المجموعة، ولماذا لا تتقاضى تعويضاتها، وكنتم دائما من خلال جلسات مع الفرقاء الاجتماعيين داخل القطاع الذي أنتم على رأسه تعدون بأنه سيتم تسوية وض عيتهم، ولكن لحد الآن لم يتوصلوا بأي شيء، مما خلف آثارا سلبية.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، متى سوف تفعل هذه الاستحقاقات؟ وما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لتسوية هذه الوضعية؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على طرحها لهذا السؤال، الذي أعتقد أنه هام جدا لتنوير الرأي العام، ضمن الإصلاحات التي انتهجنا منذ تحملنا المسؤولية داخل وزارة التشغيل، هذا المكون ديال مهندسي الصحة والسلامة المهنية لم يكن إلا مهندس واحد داخل وزارة التشغيل لما تحملنا المسؤولية، فبحثنا داخل الوزارة، ولقينا بأننا نتوفر على موارد بشرية داخل وزارة التشغيل تصل تقريبا إلى 100 مهندس ومهندس مماثل، وطلبنا من هذا الإ خوان أنهم من الضروري القيام بمهام لتعزيز جوانب الصحة والسلامة المهنية، خصوصا وأن مدونة الشغل تنص على أن جهاز تفتيش الشغل يضم مفتشي الشغل، أطباء الشغل ومهندسي الصحة والسلامة المهنية.

وكما جاء في سؤالكم وضعنا واحد العملية انتقاء لم تكن سهلة، أخضعناهم لواحد مجموعة الدورات التكوينية لتأهيلهم للعمل الميداني، وبدا هذا عمل في يوليوز 2008، وتم التعيين كما جاء في سؤالكم داخل مجموعة من المندوبيات، لا نغطي فيها كل المندوبيات، ولكن المندوبيات التي فيها حركية صناعية وفيها تواجد صناعي، مع تتبع ديال التكوين ديالهم المستم ر، لأنهم ليسوا متخصصين في الصحة والسلامة المهنية، بل يتطلب هذا واحد الجهد كبير.

كان أمامنا عدة مشاكل، مفتش الشغل يقوم بزيارات تفتيش، وبالتالي هاذ زيارات التفتيش كتطلب منه التنقل، كان عندنا جهاز تفتيش الشغل كان له الحق، وكان يطالب بشكل مشروع بمنحه تعويضات على ما يسمى تعويضات عن الجولان، كان يتقاضى عليها مثلا جهاز تفتيش الشغل 500 درهم، بواحد الجهد وفي إطار الحوار الاجتماعي دائما تم تفعيل وإصدار القانون الأساسي لجهاز تفتيش الشغل و مرسوم الذي يحدد هذه التعويضات التي ارتفعت تقريبا من 500 درهم إلى 2500 درهم شهريا لصالح جهاز تفتيش الشغل أي مفتشي الشغل، بقاو لنا الأطباء، وماشي غير مهندسين، الأطباء وحتى هو جهاز يلّه هاذ السنة غادي نتمكنو باش ندعموه بواحد 11 طبيب جديد في تفتيش الشغل، باش نوصلو إلى تكوين أجهزة رقابة لتفتيش الشغل مكونة من ثلاثة عناصر : المفتش، الطبيب، و مهندس الصحة والسلامة المهنية.

كما كتقول المدونة كتعتبر هاذ الناس، هاذ الفئة، هما جزء من جهاز تفتيش الشغل، وبالتالي تم إعداد مرسوم يقضي بمنح تعويضات لهذه الفئة على غرار ما يمنح لجهاز تفتيش الشغل وإعداد المرسوم، واليوم احنا كنشتغلو عليه، تعلق الأمر بمصالح وزارة الاقتصاد والمالية أو وزارة تحديث القطاعات العامة، لإيجاد تسوية للوضعية ديال هاذ الناس اللي يجب الإشارة والإشادة كذلك بالدور اللي قاموا به رغم أن الحداثة ديال ممارسة المهنة بالنسبة لهم الميدانية أنهم كيقوموا بواحد الدور إيجابي جدا، وغادي نواصلو الجهد ديالنا حتى يصدر هاذ المرسوم إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب للسيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا للسيد الوزير على هذه التوضيحات، ولكن دائما يبقى تساؤلي مشروعا عندما نعين أو نعطي منصبا لأي شخص لابد وأن تكون التعويضات محددة مسبقا، ولابد للمرسوم أن يكون مسبقا.

ولقد تعثر هذا المرسوم لفترة طويلة، وإذا لم أتحدث عن الأطباء فهاذي مسألة بدأت اليوم، أما ا لمهندسين فهم الآن يعملون في المندوبيات التابعة لكم، وقد اعترفتم أنها مندوبيات ذات حركية صناعية، وبالتالي لهم مهمة، بالنسبة لي أعتبرها مهمة أساسية، لاسيما بعد ما حدث في مجموعة من الوحدات الصناعية التي تسحق فيها مجموعة من آليات الصحة والسلامة بحال اللي وقع في "روزامور"، وغيرهم إلى غير ذلك.

إذن إذا كنا نعمل على خلق أجواء صحية داخل الوحدات الصحية، فمن أولوية الأوليات هي الصحة والسلامة، ومهندسو الصحة والسلامة لابد وأن يتوصلوا بمنحة الجولان ولابد أن تعملوا – كما عهدنا فيكم – على إخراج هذا المرسوم في غضون الأيام المقبلة.

ولكم شكرنا طبعا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

هو شخصيا -كما قلت- هذا جهاز جد مهم ويجب تطويره، غير نبغي نؤكد أن التجربة يلّه انطلقت، راه في يوليوز يلّه أدوا اليمين القانونية، يلّه بداو كيمارسوا، يمكن في إطار الشفافية المطلقة نقدر نقول لك، السيدة المستشارة، المحترمة من 25 فيهم جوج قدام وواحد مكيمارسش، الأغلبية الساحقة ديالهم تعطي نتائج إيجابية، الأقلية لم تتأقلم مع عالم المقاولة، لأنه يجب الإشارة أن جزء كبير من هاذ الموظفين كانوا كيقوموا بأعمال إدارية، ولكن الأغلبية ديالهم يمكن لي نقول أن المردودية ديالهم جد إيجابية، لهذا كنشجعو الوصول.

الإشكاليات اللي واجهتنا اليوم من الناحية الإدارية المحضة، تعلق الأمر مع المصالح ديال وزارة تحديث القطاعات العامة أو وزارة المالية، هو أن هاذ (le corps) ديال المهندسين هو مشترك ما بين كل الوزارات، نفس الوضعية مع الأطباء، هما مشتركين ما بين كل الوزارات، فهنا كنبحثو مع المصالح التقنية اللي كتبع هاذ الملف ديال إصدار هاذ المرسوم ديال التعويضات على الجولان، ومدونة الشغل كتقول بالحق بالإقرار بهاذ التعويض على الجولان، كنبحثو على الصيغة المثلى اللي يمكن بها هاذ المرسوم يكون من الناحية القانونية سليم، مع كنأكد أنهم لهم الحق في هذا لأنهم كيقوموا بعملية التفتيش مثلهم مثل زملائهم مفتشي الشغل، وهاذي هي الخاصية ديال هاذ الجهاز.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لك الكلمة السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش:

في الواقع منذ بداية الجلسة وأنا أقاوم إغراء إبداء الملاحظة، ولكن لابد من الإدلاء بها، أذكركم، السيد الرئيس، بأن فريق الأصالة والمعاصرة هو الفريق الوحيد اللي قبل أن يتنازل عن طواعية ولكن بقناعة عن حق مشروع وهو حق تلاوة أسماء مستشاريه أثناء طرح الأسئلة، لما تنازلنا على هذا الموضوع، قلنا لكم بلا ما نقراو الأسماء، أولا باش ما نخليو الرأي العام الوطني يقلل شوية من الملل، وثانيا باش نربحو الوقت، الآن باقي 3 دقائق ولا 5 دقائق على نهاية البث المباشر، فإلى كنا احنا كنوفرو عليكم 35 دقيقة بهذا التنازل، نحن لا نفهم ولا نستسيغ كيف يهدر هذا الوقت؟ ونحرم الرأي العام الوطني من حقه في متابعة التساؤلات التي يطرحها السادة المستشارين، فإذا كنا غادي نستمر هكذا، نحن سنعيد النظر في موقفنا، لأنه ماشي معقول احنا نوفر عليكم 35 دقيقة..

السيد رئيس الجلسة:

سوف نتكلم على هذا الأمر في ندوة الرؤساء.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة، وموضوعه نتائج الحوار الاجتماعي وأجندة التنفيذ، للمستشارين المحترمين السادة: محمد عذاب الزغاري، العربي خربوش، عبد اللطيف أ وعمو، الحسن أكوجكال، عبد الرحيم الزمزامي، من التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، بعد هنيهة استمعنا إلى وجهة نظر ا لحكومة فيما يتعلق بنتائج الحوار الاجتماعي في القطاع الخاص، نريد منكم أن تفيدونا وتفيدوا الرأي العام فيما يتعلق بنتائج الحوار الاجتماعي بالنسبة للوظيفة العمومية.

منذ فترتين في الخريف الماضي عقدت جولة الحوار الاجتماعي، وقيل لنا انتهت بعدة تدابير وتوافقات وق رارات من جملتها مثلا إلغاء بعض السلاليم الدنيا من 1 إلى 5 في الوظيفة العمومية، من جملتها مثلا إحداث تعويضات بالمناطق النائية، وغيرها من هذه التوافقات.

فيلاحظ بأن الآلة التي استعملت في تفعيلها في إطار الوصول إلى السياق هو الإصلاح الجبائي الذي اتخذ أداة لتفعيل الحوار الاجتماعي، فالشيء الذي يطرح عدة أسئلة، من جملتها أنه إلى حد الآن حسب ما نسمع أن كل قرارات التي اتخذت لم تر التنفيذ إلى حد الآن، ومازالت تبحث عن الميكانيزمات إلى إخراجها، ومتى سيشعر الناس بأنه بالفعل كانوا استفادوا من هذا الحوار.

من جهة ثالثة، يتبادر إلى الذهن هل بالفعل هناك حوار اجتماعي في العمق؟ فنريد أن تفيدونا بما إذا كانت بالفعل الحكومة تمارس أو المغرب يمارس الحوار الاجتماعي؟ وما إذا كانت هناك الشروط

الموضوعية لممارسة هذا الحوار الاجتماعي كقيمة حضارية في مجتمع، فيه تفاعلات وفيه عدة تسويات بشكل نهائي وقار؟ ثم أين هي النتائج أو تنفيذ ما وصل إليه الاتفاق في نطاق الحوار الاجتماعي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد سعد العلمي ، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس.

على أي حال السؤال كما قدم الآن ليس هو السؤال الذي توصلت به مكتوبا منذ مدة طويلة، فالسؤال الذي توصلت به مكتوبا يتعلق أساسا بتدبير، وهو تدبير مهم جدا في مجال الحوار الاجتماعي، ويتعلق بحذف السلاليم من 1 إلى 4، وهو تدبير الآن يعرف سبيله نحو التنفيذ، حيث يمكن أن أذكر بأنه إذا كان هذا القرار قد تم الاتفاق عليه في نهاية شهر دجنبر من سنة 2009، فإنه الآن يعرف طريقه نحو التفعيل، وقد بدأ بعض المستفيدين منه من التوصل بمستحقاتهم في هذا الصدد، حيث في ظرف لا يتجاوز 3 أشهر تم أولا إعداد المرسوم المتعلق بهذا الشأن، بعد ذلك تمت مصادقة مجلس الحكومة عليه، ثم المجلس الوزاري عليه، وبعد ذلك نشر في الجريدة الرسمية في فاتح أبريل من هذه السنة، ليدخل في التفعيل، حيث ترأست شخصيا اجتماعا لمديري الموارد البشرية في مجموع الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية، حيث أن قرار إلغاء السلاليم من 1 إلى 4 ينطبق على كل هذه الفئات، ثم تم إصدار منشور بعد ذلك يحدد كيفية تطبيق هذا المرسوم، وهو الآن في طريق التفعيل، ومن الموظفين من توصل بتصحيح وضعيته، ومنهم سيتوصل بها خلال الأيام والأسابيع المقبلة، إذن هذا من جهة، وهذ ا هو موضوع السؤال الذي كان مطروحا.

فيما يتعلق بالتعويض عن العمل في المناطق الصعبة والنائية في العالم القروي، فقد التزمت الحكومة كذلك، وأوفت بالتزاماتها، وقامت بإعداد ورقة حول هذه المعايير التي يمكن اعتمادها في هذا الشأن، وحيث أن الاتفاق جار بين الحكومة وال شركاء الاجتماعيين على أساس أن يتم التشاور في شأن هذه المعايير، فالمعايير الآن مطروحة على لجنة مشتركة، تتكون من ممثلي الإدارة ومن ممثلي النقابات، وننتظر أن تصل هذه المشاورات إلى النتيجة حتى يعرف القرار مجاله إلى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أنا طرحت سؤال، وهذا الذي وقع الجواب عليه بالفعل كان موضوع السؤال، ولكن على سبيل المثال، ليس على سبيل إعطاء الرأي العام توضيح عن ما هو الحوار الاجتماعي؟ المغرب دخل في مسلسل السلم الاجتماعي نتيجة لتفهم الشعب المغربي وطبقته الشغيلة معنى الثقل الاقتصادي والأزم ة، فتحمل فلسفة السلم الاجتماعي لمدة قد تزيد عن 10 سنوات، من المفروض أمام هذا التحمل أن ننتقل من السلم الاجتماعي إلى اللحوار الاجتماعي، من المفروض أن يتم إنجاز الشروط الموضوعية لهذا الانتقال، لم يتم، ليس هناك ميثاق اجتماعي مصادق عليه، ليس هناك مأسسة الحوار الاجتماعي حتى يكون مرجعية، لم يكون موضوع صراع أمام مرجعية لحل المشاكل المستعجلة، ليس هناك تسوية الأوضاع للشغيلة في القطاع العام وفي القطاع الخاص.

في الوظيفة العمومية، أتستطيعون أن تقولوا لي كم من مرسوم وكم من قانون ينظم كل فئة على حدة؟ قانون الوظيفية العمومية فيه الرسمي وغير الرسمي، وفيه الدائم المؤقت، فيه المبتدئ، فيه، فيه، إلى آخره ... هناك من يشتغل سنوات في الوظيفة العمومية وليس له نظام يستند عليه في مرجعيته للمطالبة بحقوقه، يقضي حياته، لا أتحدث عن الجماعات المحلية، هناك المبادرات تتعلق بالإصلاحات القطاعية فيما يتعلق بتحسين الأوضاع الاجتماعية، رجال القضاء أوضاعهم الاجتماعية بنظام آخر، رجال الأمن، فئة معينة، إلى متى سنخرج من هذا الوضع ليكون لنا منظومة اجتماعية لكل من يشتغل داخل القطاع الخاص وموحدة يعرف منذ البداية أين ينطلق، أين هي حقوقه، وكيف سينتهي؟

وأمامنا مشاكل التقاعد الآن، نتخبط فيها بشكل عشوائي، وبالتالي السؤال المطروح لا بد أن نسرع مرحلة الانتقال لنخرج بالفعل إلى مرحلة الحوار الاجتماعي حتى لا نبقى نضيع الوقت، ولذلك لا

نستغرب أن يكون الحوار مرجح إلى الفشل أو عدم التفاهم لأن هناك غياب عدد من الآليات الموضوعية التي ستساعد على الحل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

على أي حال أشكر السيد المستشار المحترم، وأعتقد أن تقييم الحوار الاجتماعي في بلادنا لا يمكن أن يكون في إطار سؤال شفوي لمدة ثلاثة دقائق، ويكون الجواب عنه في ثلاثة دقائق، الحوار الاجتماعي فعلا في حاجة إلى تقييم، وبلادنا فعلا في حاجة إلى ميثاق اجتماعي يؤدي إلى ضمان سلم اجتماعي حقيقي، ولكن لذلك شروطه، وهذه الشروط هي التي ينبغي أن تكون موضوع حوار مسؤول وجاد، يشارك فيه الجميع، وهو متحل بما ينبغي أن يتحلى به كل طرف متحـاور مـن الموضوعية والجدية، وأعتقد أننا نستطيع أن نفعل ذلك، وأن الإرادات متوفرة لذلك، ربما ينقصنا شيء، والذي لا نزال نبحث عنه، ونرجو أن نتمكن من الاهتداء إليه قريبا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة، ننتقل إلى السؤال الموجه... شكرا السيد المستشار آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة موجه أيضا إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة كاتب الدولة المكلف بالص ناعة التقليدية، موضوعه معالجة إشكالية، نعم سيدي ...

المستشار السيد مصطفى التومة:

نطلب تأجيل السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نشكر الجميع، وننتقل إلى الجلسة التشريعية.